

إجراء "غبي" غير مسؤول من سلطة رام الله!

كتب حسن عصفور/ وسط المعركة الكبرى ضد الخطة الأمريكية، تخرج "سلطة رام الله"، عن كل سياق محددات أسس المواجهة الوطنية الضرورية لتلك الخطة الرامية لتصفية القضية الفلسطينية، بلا وعي أو بوعي لمخاطر ما أقدمت عليه.

دون فتح ملف "القانون المالي" والحق البنكي، و"نظام سلطة النقد" الخاضعة كلياً لمكتب الرئيس محمود عباس (لا نود فتح ملفها راهناً)، فما كان من إجراء وتوجيه للبنوك العاملة بحجز رواتب موظفي قطاع غزة الذين، عليهم مستحقات نتاج قروض، تراكمت بسبب خصم حكومة الرئيس عباس نسبة من الراتب عقاباً غير مفهوم، ومنعها أشهراً، هو جريمة سياسية بالمعنى المباشر.

ما كان يجب أن تسمح رئاسة سلطة رام الله وحكومتها، وهي تدعي أنها تخوض معركة ضد صفقة ترامب، ان تقوم سلطة النقد بهذه الخطوة، التي تنال من روح الموظفين النضالية، أي كانت طاقتهم المخزونة، وهم بالأساس ضحية إجراءات ظالمة من تلك السلطة وأدواتها المالية.

كيف يمكن أن تستقيم معادلة المواجهة للخطة الأمريكية وحصارها شعبياً، مع خطة محاصرة الموظفين الذين لا يملكون سوى "بقايا راتب"، وهل حقاً يمكن اعتبار أن ذلك القرار الغبي وغير المسؤول "قرار فني"، لا صلة له بالسياسة الوطنية العامة.

كيف يمكن لمواطن ام يكون قادراً على التحدي، وهو يرى التمييز صريحاً بين موظف وآخر لذات السلطة والحكومة فقط لاختلاف المكان الجغرافي، هل يمكن اعتبار أن "الهوية الغزية" أصبحت "شبهة" يتم ملاحقاتها بكل سبل متاحة، من سلطة وحكومة تدعي ليل نهار أنها فلسطينية بلا هوى تمييزي مناطقي أو فصائلي، رغم ان كل مؤشراتنا تكشف يوماً بعد آخر، انها ليست سوى "حكومة تمييز عنصري مكثف".

هل يمكن اعتبار هذا الإجراء "غير الوطني" عقاباً متأخراً نسبياً على الهبة الشعبية الواسعة لأبناء قطاع غزة، تمسكا بالشرعية وضد الفصل الوطني والسياسي، ام أنه جزءاً من خطة تدفع نحو تعزيز ذلك القرار اللا وطني، عبر

خطوات تبدو أنها "غير سياسية"، تضاف لما قامت به تلك السلطة رئاسة وحكومات متتالية، ركزت فيما ركزت على كيفية معاقبة أهل قطاع غزة، وهم يعلمون أن حماس ومنتسبيها لن يتأثروا ابداً من تلك الإجراءات، مع تغذية دولة قطر عبر حقائق المال التي تدخل بالتنسيق مع دولة الكيان، وتحت سمع وبصر الرئيس محمود عباس وسلطته.

لو ان المسألة مالية دون بعد سياسي، لما لم تلتزم الحكومة بسداد مترتبات البنوك من متأخرات الموظفين لديها، وهي تفوق ما عليهم، أم انها قررت بدون إعلان مصادرة تلك المتأخرات أم هي "ضريبة خاصة" يدفعها موظفي قطاع غزة لجهة غير معلومة، أليس كل ما تم خصمه هو حق للموظف يجب سداده، وفقاً لأبسط قوانين الخدمة العامة.

هل بدأت سلطة رام الله وحكومتها، عملية التكيف الموضوعي مع أهداف الخطة الأمريكية، ببناء جدر فصل جديدة مع قطاع غزة، من خلال سلسلة خطوات تبدو أنها "عفوية" و"تقنية"، فيما جوهرها سياسي بامتياز تكسر روح التلاحم الكفاحي، وتكشف بعداً تمييزاً خالصاً بين غزي وغير غزي، وتلك رسالة أكثر بريقاً من كل كلمات الخداع التي ينطقها بعضهم ضد الخطة الأمريكية، والحقيقة أنهم يمثلون بما يفعلون "دعائم" لها.

هل يحتاج الرئيس عباس ورئيس حكومته محمد أشتية نشر تقارير عن صندوق استثمارهم برئاسة محمد مصطفى وبعض ما تحصل عليه أعضاء مجالس إدارات لشركات مرتبطة بالحكومة كبديل مالي عن حضورهم اجتماعات لا غير... بعض الأرقام كفيلة بسداد كل متأخرات موظفي القطاع وسداد ما لهم أيضاً من متأخرات...

بعد عودة الرئيس عباس من مجلس الأمن سنضع تلك الأرقام "المليونية" تفصيلاً أمام الجمهور، ما لم تتراجع هذه السلطة والحكومة عن القرار غير الوطني... أرقام تمثل معرفتها "صدمة وطنية كبرى".

بعض من المسؤولية في التعامل مع موظف يمثل حائط الصد الأول ضد المشروع التصفوي، فلا تكونوا سلاحاً لتصفية طاقته!

ملاحظة: سلوك ترامب غير الأخلاقي مع رئيسة مجلس النواب وردّها الفوري عليه بتمزيق خطابه علانية، يمثل كمية الانحطاط التي تمتلكها تلك الإدارة...درس لمن يعتبر أمريكا نموذجه!

تنويه خاص: يبدو أن لعبة "البلايين" و"الصواريخ" من غزّة باتت مكشوفة، هدفها تحسين منسوب التعامل المالي والسياسي مع سلطة الأمر الواقع في غزّة (حماس) ولا غيرها!

إدلب..نقطة فصل في هزيمة الغزوة الأجنبية أو تكريسها!

كتب حسن عصفور/ ما قبل الانطلاق في تنفيذ المخطط الأمريكي الجديد في المنطقة العربية من بوابتي فلسطين والعراق، بدأت واشنطن بترتيب أوراقها القائمة على أدوات استخدامية لفرض ذلك المشروع الاستعماري "المعاصر"، حيث يدمج بين الحضور العسكري المباشر والهيمنة من خلال عناصر أخرى، في تغيير للمعادلة الاستعمارية القديمة.

وللتذكير، بدأ ذلك رسمياً من تركيا عام 2002 حيث تم الإطاحة بنظام والأتان بنظام يتوافق كلياً مع مشروعها القادم، فكان خيارها التركي متجسداً في "تحالف غولن – أردوغان"، وبعد عام كانت نقطة الانطلاق لتدمير أول بلد عربي كمفتاح لما سيكون، فبدأت عملية غزو العراق بالتقاسم الوظيفي مع إيران ودعم تركي، وتمكنت عملياً من تحقيق هدفها، لتنتقل خطوة أخرى، لصناعة أداة إرهابية تكون مخلصها في النيل من أطراف عربية، فصنعت "داعش" برداء إسلاموي"، لتمهد لها طريق الهيمنة العامة، عبر معادلة "مكافحة الإرهاب".

الولايات المتحدة، وجدت في "الإسلامويين"، جماعات ومنظمات قوة دفع كبيرة لها، خاصة مع تصعيدها لتحالف "غولن – أردوغان" في تركيا، وهي تطوير للفكرة البريطانية في استخدام الدين ستاراً لتمير مخططاتها، أو كسر شوكة الحركات الوطنية والقومية المعادية للمستعمرين. (الاسلام هو الحل).

وفي طريق تنفيذ أمريكا لمخططها العام، كان التخلص من السلطة الوطنية الفلسطينية وزعيمها خالد ياسر عرفات، ضرورة سياسية، فأعلن رئيسها جورج بوش الابن يونيو 2002 ضرورة التخلص من ياسر عرفات واختيار "قيادة جديدة" تصلح، وبعد اغتيال الخالد المؤسس في نوفمبر 2004 وتنصيب محمود عباس رئيسا، أكملت اضلاع مخططها بفرض حركة حماس (كحركة إسلاموية) على المشهد السياسي بمساعدة قطرية تركية، من خلال الباب الانتخابي، ومهدت لها سبل النجاح يناير 2006، ومعها بدأ وضع نهاية السلطة والمشروع الوطني الفلسطيني. ملامح المشروع تتضح كليا راهنا في صفقة ترامب.

حركة المخطط الاستعماري الجديد، تعطلت بفعل الشعب المصري والتونسي لاحقا، عبر إنهاء حكم الحليف المركزي لأمريكا في تنفيذ ذلك المخطط (جماعة الإخوان المسلمين) في مصر، وتغيير السلوك السياسي للحزب الإسلامي في تونس (النهضة) والبراءة من انه جزء من تلك الجماعة.

وشهدت اركان المخطط الأمريكي "الإسلاموي" صراعا مكثفا متشعبا فوق ارض سوريا، حيث الوجود العسكري الأمريكي – التركي مع فتح الأبواب لنشر أوسع حركة إرهابية شهدتها دولة ما في السنوات الأخيرة، من أجل اسقاط سوريا ووراثتها بين الغزاة الجدد، بين جماعة إخوانية حاكمة في دمشق وسلب جزء من اراضيها لصالح الغازي التركي كثمّن أمريكي للدور الأردوغاني في تمرير المخطط الجديد.

وبلا أي تضليل، كانت سوريا الدولة والأرض على وشك أن تسقط في حبال ذلك، لولا مساعدة إيران وحزب الله، بداية، الذي تمكن من حماية جزء من الأرض السورية، ولكن التحول الاستراتيجي جاء مع الموقف الروسي والدخول المباشر كقوة حماية في مواجهة الغزو المركب.

فشل المخطط لإسقاط الدولة واحتلال سوريا، فانقل الغزاة الى طور جديد، حيث دخلت قوات الغازي التركي لتحتل جزء من الشمال السوري، وكانت عفرين المحطة الأولى، فيما ساعدت أمريكا وتحالفها "العثماني الإخواني" بتعزيز دور وعمل الحركة الإرهابية (داعش وأخواتها) في تلك المناطق لتكون عامل مساعد

لتغيير الخريطة الجغرافية – السياسية، ومنها يتمكن الغازي أردوغان بمصادرة أراضي الشمال السوري.

وجاءت معركة "إدلب" الأخيرة لتكشف عورة المخطط الاستعماري، معركة فضحت كل ما حاول المستعمرين اخفاهه.

"إدلب" اليوم هي الفصل السياسي إما كسر شوكة المخطط الاستعماري وطردهم من سوريا لتصبح كما كان الاسكندرون... لا منطقة وسطى هنا، ولا صلة للمسألة بالموقف من النظام القائم، فالمعركة لم تكن لحظة على طبيعة الحكم، بل على طبيعة سوريا. ولا مجال لكل تبرير من فاقد الرؤية الوطنية!

ملاحظة: ان يشارك ياسر نجل الرئيس محمود عباس في تقديم العزاء بوفاة مبارك، ضمن وفد فلسطيني رسمي، قد تكون مقبولة، اما ان يكون رئيسا للوفد فتلك سقطة سياسية كبرى، كان معيبا على سفير قبولها أي كانت مصالحه الخاصة!

تنويه خاص: حرب كلامية بلا سقف سياسي او أخلاقي مفتوحة بين معسكرات الانتخابات في إسرائيل... أيام الانتخابات مهرجان هو الأهم لكشف حقيقة هذا الكيان... تابعوا الحملة الانتخابية فهي أكثر قيمة من نتائجها!

الحرب القادمة على غزة لـ "شرعنة" حكم حماس!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور ما يقارب شهر على الإعلان الرسمي للخطة الأمريكية الخاصة بتهويد الأرض الفلسطينية، ومقدمة ولادة "دولة اليهود"، لم يحدث هناك أي تغيير جوهري على المشهد الفلسطيني، وتستمر "الحياة السياسية" كما كانت قبل 28 يناير 2020، وكأن الذي كان لا يمثل تهديدا جوهريا للمشروع الوطني وتدمير مسار التاريخ الكفاحي، منذ ولادة منظمة التحرير عام 1964، واطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة برصاصاتها الأولى يناير 1965 بقيادة حركة فتح.

ومع كل تقدم نحو تنفيذ خطة ترامب، وتسارعها المتوقع بعد الانتخابات الإسرائيلية يوم الأحد 2 مارس (آذار) 2020، أي كان التحالف الفائز، فلا يمكنه أن يكون "يهوديا صهيونيا" أقل من الإدارة الأمريكية، فلا يستطيع التراجع أو تعديل مسار تلك الصفقة، من حيث الضم والتهويد، ولم ينتظر رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو ليفتح باب الاستيطان على أوسع أبوابه، في آخر مهامه الرسمية قبل وداعه النهائي الحياة السياسية، ودخوله السجن مصيره المرتقب، ليفرض امرا واقعا لا يستطيع القادم ان يتوقف على مضي الحركة الاستيطانية. ولذا فالضفة والقدس، يتحدد مصيرهما في ظل "الدولة اليهودية" القادمة، دون ان تجد تعطيلا عمليا من الطرف الفلسطيني، سوى بعض بيانات باتت تمثل من بلادتها السياسية "قوة دفع لقاطرة التهويد، خاصة وأن الانقسام يزداد عمقا يوما بعد يوم، بحيث بات القضاء على هذا الوباء "حلما فلسطينيا"، لا يقل عن حلم اسقاط الخطة الأمريكية.

تنامي الاستيطان والتهويد، بالتوازي مع انهيار المواجهة الوطنية في الضفة الغربية وتعمق الانقسام العام سياسيا وجغرافيا، يمثلان قوة دفع سريعة للقيام بعملية تضع نهاية لتحديد "البعد الانفصالي" بين الضفة وقطاع غزة، وذلك عبر استخدام "العملية العسكرية" غير المفاجئة بعد الانتخابات الإسرائيلية، وتشكيل "تحالف غانتس – ليبرمان"، وهو أمر لم يعد خارج الحساب السياسي.

محمل التصريحات الإسرائيلية، تضع حكم حماس في قطاع غزة هدفها لها، وتسير حول دائرة تثبيت الحكم القائم، وفقا لمعادلة "لا بديل في الوقت الراهن لحماس"، ولذا قبل الحديث عن إسقاطها يجب "إيجاد البديل"، ما يكشف أن تحالف الرئيس محمود عباس ليس هو "الخيار المطلوب" لحكم القطاع، بعيدا عن تصريحات متناثرة لهذا أو ذاك من ساسة الصف الثاني ولأحزاب فقدت قيمتها وأثرها العام.

نتنياهو، وبعض قادة الليكود وتحالفهم، أعلنوا بلا أي التباس ان وجود حماس في الحكم ضرورة سياسية، ويجب دعمها، تصريحات تقال بكل علانية و"شفافية"، وخلال الحملة الانتخابية رغم كل صراخ البعض الذي يختار اللغة العسكرية، لكن جميع القوى تنفق أنه لا بديل لها في القطاع.

خيار الحرب – العملية العسكرية ضد قطاع غزة "خيارا قائما"، بل ربما يتسارع بعد الانتخابات لأسباب متعددة، أولها رسم معادلة جديدة في العلاقة بين حماس والحكومة الإسرائيلية المنتخبة يتجاوز جوهر "التفاهات" القائمة، ولتنقل الى شكل من أشكال "الاتفاقات شبه الرسمية"، بما يشمل وضع السلاح وحركة الأجنحة العسكرية وحركتها لتصبح ضمن "قيود" معلومة، وليس خيارا يستخدم حسب الحاجة.

ومن الأسباب للحرب القادمة، ترسيم واقع الفصل السياسي بين الضفة وقطاع غزة، دون إعلان رسمي، ولكن بـ "خطوات رسمية"، عبر تأكيد أن "حماس" هي الشريك العملي لإسرائيل، والعمل على الانتقال من الحديث عن الخطوات الرئيسية لترسيخ الفصل الى البدء بالتنفيذ، وتوسيع مساحة القطاع نحو بير السبع.

ومن تلك الخطوات، بناء الجزيرة المائية، وتوسيع حركة التبادل الاقتصادي وحركة العمالة بين "الطرفين"، الى جانب تنفيذ البعد الاقتصادي لقطاع غزة في خطة ترامب، لبناء مناطق صناعية في بير السبع، لحل جزء هام من الأزمة السكانية عبر تسكين عشرات آلاف من أبناء القطاع في تلك المناطق، وحل بعضا من الأزمة الاقتصادية.

بالتأكيد، تنفيذ مثل تلك الخطوات لن تأتي بشكل طبيعي، وحكومة إسرائيل مع ليبرمان لا يمكنها القيام بذلك، بتلك "السلاسة السياسية"، ولا حركة حماس يمكنها الموافقة الصريحة على الانخراط العملي في تنفيذ الصفقة التهويدية الأخطر على القضية الفلسطينية، ولذا لا بد من عامل يساعد على تمرير الجزء الغزي من الخطة الأمريكية، وإن كان "له تكلفة تبدو كبيرة"، نتاج ما ستتركه آثار الحرب – العملية العسكرية، لكن ثماره السياسية لإسرائيل تفوق جدا "أضرار المباني وبعض القتلى لو حدث".

الحرب – العملية العسكرية المرتقبة لا تحتاج لأي ذريعة، فصاروخ تائه يكفي لذلك، بل ان عبوة قرب السياج الفاصل يمكنها تحقيق ذلك.

مسألة قد تتطلب من حركة فتح (م7)، التفكير الجاد أمام هذا التقدير لو انها لا تزال تملك رصيда لمقاومة انهاء مسار تاريخ الثورة وفتح مسار نقيضه...فتح

هي المسؤولة أكثر عن تمرير المؤامرة بصمتها وليس حماس، التي هي بالأصل ليست جزءا من مسار تاريخ الثورة المعاصرة، بل وجدت بديلا له.

ملاحظة: يبدو ان نتنياهو مع ملامح خسارته الأبدية للحياة السياسية تحول الى "الهلوسة الدينية"، اتهم معارضيهم بأنهم "يسار واليسار كافر وغير توراتي"...كلام ذكرنا بقوى الإسلام السياسي يوم ان كانت أداة لخدمة المشروع الاستعماري والرجعي ضد الشيوعية!

تنويه خاص: تصريحات "اليهودي" ساندرز ضد عنصرية نتنياهو تؤكد أن "التواصل" مع البعض منهم ليس جريمة وطنية لو أحسن الاستفادة منها ووطنيا، وليس "مشروعا خاصا" لغاية في نفس مريضة بقلة الانتماء الوطني!

"الرسمية الفلسطينية" قاطرة "التطبيع" عربيا!

كتب حسن عصفور/ 3 فبراير 2020، لقاء الرئيس السوداني البرهان في عنيتي الأوغندية مع رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي، يعيد ذكرى لقاء وزير حرب الكيان أرئيل شارون مع الرئيس السوداني الأسبق جعفر نميري في نيروبي الكينية مايو/ ايار 1982، فتلك ليست المرة الأولى أن يكون لقاء رئيس سوداني بممثلي الكيان، وكلاهما كانا في زمن عربي مسود سياسيا.

لقاء البرهان مع رأس الطغمة الفاشية نتنياهو، ليس الأول ولن يكون الأخير عربيا فمن يعتقد غير ذلك فهو جهول سياسي، بل يمكن القول أن غالبية الدولة العربية لها علاقات مع الكيان علنية منها وشبه علنية وغير معلنة، لكنها معلومة جدا، ولو اريد تعداد من لا يملك سيكون الرقم مخيبا جدا للأمال، فغالبية دول الخليج عدا الكويت (مع وجود زيارات شخصية للقدس) تتمتع بعلاقات معه، المغرب العربي (عدا الجزائر وليبيا)، مصر، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا ملتبسة العلاقة، فيما العراق بعض مكوناته السياسية لها صلات واضحة.

لذا لا يوجد في الواقع أي حالة اندهاش في كشف علاقات عربية بشكل أو بآخر بالكيان، لكن المفارقة الأبرز، هي ان "الرسمية الفلسطينية"، ومنذ وصول

الرئيس محمود عباس الى منصبه رئيسا نتاج مؤامرة اغتيال الخالد المؤسس أبو عمار، طالب بكل السبل زيادة حجم الزيارات الى القدس، تحت ذريعة زيارة السجنين لا تعني زيارة السجنان، دون تدقيق فعلي في أن تلك مقولة غبية سياسية، كون الزيارات أي كان نوعها تتطلب موافقة أمنية - سياسية إسرائيلية.

ولم يقتصر الأمر عند تلك المقولة الغبية، بل ان السلطة ذاتها لعبت دور السمسار في فتح باب علاقات عربية مع الكيان، وأبرزها الصمت الكلي على الدور القطري في نسج علاقات متكاملة مع تل أبيب، وترتيبات خاصة لدعم الانقسام والانقلاب، دون ان يكون لرئيس السلطة وفصيلها الرئيسي فتح أي مشهد غضب على الدور القطري مع الكيان.

في يوليو 2016، قام اللواء السعودي أنور عشقي بزيارة الى إسرائيل، وعلن يومها أن ذلك تم بالتنسيق مع السلطة الفلسطينية (كان أمين سر مركزية فتح - م 7- جبريل الرجوب المنسق والمرافق له في تلك الزيارة).

في 25/ 26 أكتوبر 2018، قام رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بزيارة مفاجئة الى عُمان، بعد زيارة قام بها الرئيس محمود عباس، وللمفارقة كان برفقته الرجوب ذاته في 22 أكتوبر 2018، أي قبل زيارة نتياهو بأيام، ما يؤكد ان السلطة وافقت عليها، خاصة وأنها لم تصدر أي بيان رسمي ترفض تلك الزيارة المفاجئة.

وفي يونيو 2019، قام خالد الحميدان رئيس الاستخبارات السعودية بزيارة الى إسرائيل، كشفت وسائل إعلام انه زار رام الله والتقى مدير مخابرات السلطة الفلسطينية ماجد فرج.

السلطة الفلسطينية هي من كان قاطرة فتح الباب لذلك "الاختراق" الإسرائيلي "العلني" للمنظومة الرسمية العربية. وهي من ساهمت عمليا في ترتيبات لبعضها.

لقاء البرهان مع نتياهو، جزء من مسلسل تقوم به الإدارة الأمريكية ليس لتطبيع علاقات فقط، بل لحصار القضية الفلسطينية، وكسر شوكة شعبها، بأنه لم يعد هناك عمق عربي حقيقي لحماية ما يمكن حمايته من "بقايا مشروع"، وأن لا

خيار للفلسطيني سوى الموافقة على ما سيكون عرضا سياسيا بمسمى خطة ترامب.

بعد جلسة مجلس الأمن 11 فبراير 2020، ستبدأ مرحلة جديدة في حصار الطرف الفلسطيني، ما لم يقدم على خطوات خارج الحسابات التقليدية والسلوك السياسي البليد.

ملاحظة: حسنا فعلت الفصائل الفلسطينية بغضبها على لقاء البرهان ونتنياهو، لكنها لن تكون صادقة أو مؤثرة ما لم تكن بذات الموقف مع غيرهم...الناس مش نعسانة ابدأ يا فصائل الغفلة!

تنويه خاص: مسؤول فتحاوي كثيرا ما يتحدث دون تفكير فيما يقول، بيحكى أن الموقف الأوروبي أفضل من العربي من خطة ترامب...طيب يا عبقرينو شو موقفكم أولا غير البعبعات!

الرئيس عباس...إياك و"مصيدة التفاصيل"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن الاتفاق أو اللا اتفاق مع كيفية معارضة الرئيس محمود عباس للخطة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، وانه لا زال، حتى تاريخه يناور في ذات الصندوق السياسي، دون أي خطوة عملية واحدة يمكنها أن تمثل ردا جادا مؤثرا، فتلك مسألة لها زمنها، ولن تتوقف، لكن الأهم ما سيكون يوم 11 فبراير 2020 في مجلس الأمن.

ذهاب الرئيس عباس الى مجلس الأمن ليقدم الموقف الفلسطيني، فرصة سياسية هامة، ويمكنها ان تكون "تاريخية"، لو قرر كسر "تابو" المواجهة الناعمة جدا، حتى ساعته، وينتقل من التهديد بما سيفعل لو تم تنفيذ ما بها، خاصة وهي عمليا نفذت في بعض منها، ولسنا بحاجة للتذكير بموضوع القدس وتصريحات بومبيو والسفير الصهيوني الأكثر تطرفا فريدمان، من الضفة والقدس والبراق، وسواء انتقل من نظرية "الشعار" الى تحديد آلية تنفيذ ذلك، فعليه ان يتقدم برؤية واضحة، دون أي التباس عما سيكون.

وبداية القول، على الرئيس عباس ألا يقع في "مصيدة التفاصيل" للخروقات، التي تم الكشف عنها إعلامياً بطريقة ساذجة جداً، أظهرت تماماً غياب الجدية في التعامل مع المخطط الأمريكي، فباتت مادة إعلامية قبل أن تصبح "مفاجأة سياسية"، وكأن المطلوب ضجة صوتية، وليس موقفاً عملياً، كان له أن يربك ممثلي دول الكيان، لو تم الاحتفاظ بتلك "الورقة" لتقديم ليلة الخطاب المرتقب.

لا ضرورة للتأكيد، ان جانب من "الاستعراضية" تحكمت في طريقة النشر والترويج، لمذكرة كان لها ان تكون ضمن مؤتمر صحفي ما قبل الخطاب الرئاسي في مجلس الأمن، وليس قبله بأيام، كي تبدأ آلة الإعلام الصهيوني المشترك في واشنطن وتل أبيب، الاستعداد المضاد، والإشارة هنا ليس لما بالورقة من نصوص وأدلة، فبعضها قاصر التفسير، خاصة تغييب موقف الأمم المتحدة من قضية القدس، وعدم اعترافها بالغربية وهناك قرار خاص بذلك، ما أدى لرفض اعتبارها عاصمة للكيان منذ عام 1948. كما الحديث عن قرار التقسيم كمؤشر كان مهماً، وفقاً للخريطة المعلنة إعلامياً.

رغم تلك "السقطة" السياسية – الإعلامية، فخطاب الرئيس عليه ان لا يذهب ليتحدث عن تلك "الخروقات"، وألا يقع في متاهة تفاصيل ربما كثيراً من الجالسين أمامه يعرفون دقتها خيراً من البعض الفلسطيني والعربي، تلك "الورقة" توزع ما قبل الجلسة للأعضاء والإعلاميين، مع انها فقدت كثيراً من قيمتها المفاجأة.

خطاب الرئيس عباس، يجب أن يتقدم بالموقف القادم، وليس بما كان، وله أن يستخدم سنداً مباشراً، مذكرة النواب الديمقراطيين من الخطة الأمريكية، وبينهم يهود، وثيقة بها رد سياسي هام، الى جانب الإشارة الى استطلاع أن 30% من سكان إسرائيل ضد الصفقة، الى جانب المترددين، وموقف الجامعة العربية والتعاون الإسلامي، كإشارات لا أكثر.

مطلوب موقف مستقبلي، يعلن بكل ثقة ان المرحلة المقبلة هي مرحلة دولة فلسطين، مستنداً الى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 67/19 لعام 2020، وأن يعلن انها الواقع السياسي القائم بعد انتهاء المرحلة الانتقالية مع إسرائيل، ويطالب بتغيير طابع العضوية لدولة فلسطين من عضو مراقب الى

عضو عامل، وأن مسؤولية مجلس الأمن العمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة وحمايتها، وهنا يطالب بوضع الدولة الفلسطينية تحت الحماية الدولية، ما يتطلب وجود قوات دولية خاصة لتنفيذ ذلك.

لحظة فارقة مصيرية للقضية الوطنية بكاملها، إما بداية كسر المؤامرة أو التعامل معها...

يمكن لوفا الرئيس أن يحمل ملفا كاملا حول جرائم حرب دولة الكيان، ومنها التذكير بتقرير غولدستون، وكذا كل ما تقدمت بها أميركا سابقا، من كارتر مرورا بريغان وكلينتون وبوش الابن، وتوزيعها عشية جلسة مجلس الأمن... ليصبح الإعلام سلاحا لخدمة وطن وقضية.

ملاحظة: الإعلام العبري فتح مبكرا معركة ما بعد عباس، تضخيم فريق على فريق... يسير بخيط يخدم مخططهم القادم لنشر الفوضى، سلاحا لتنفيذ خطتهم في مصادرة "بقايا الوطن"... هل يعي من أصبحوا صدفه بموقع القرار!

تنويه خاص: ترامب سارع فورا بعد أن نفذ بجلده من العزل، بإقالة سفير وجرنال لم يؤيداه كما يجب... الحقد والكراهية والانتقام سمة ليست من "الديمقراطية" التي يتغنون بها!

"اللقاء الوطني" ... أمنية سياسية تنتظر "قيادة مسؤولة"!

كتب حسن عصفور/ توقع البعض "العربي" قبل "الفلسطيني"، بأن الخطة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة باسم "صفقة ترامب"، لن تمر مرورا عابرا كما سبقها من أحداث، لم تجد ردعا سياسيا ومقاومة شعبية، خاصة نقل السفارة الأمريكية، وبعض دول هامشية الى القدس واعتبارها عاصمة لدولة الكيان، وما تلاها من اعلان بومبيو حول "شرعنة الاستيطان" وهوية البراق مستبدلا بمسمى توراتي "الهيكل".

مجموعة من التطورات في زمن مختلف كانت كفيلة، بأن تفتح "باب جهنم" حقيقي على الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، لكن جهنم أصابها برود ثلجي سمح

لاستكمال مراسيم إعلان الصفقة التصفوية الجديدة، التي باتت بكل تفاصيلها معلومة بلا أي "التباس سياسي" أو "ضبابية" تحتاج تفسيراً أو توضيحاً، مع خريطة كاشفة لما سيكون من "محميات فلسطينية" داخل الدولة العبرية الكبرى، واستقلالية نسبية لقطاع غزة بحكم الواقع الجغرافي والسكاني.

وجاءت ردة الفعل السياسية الأولية، من قبل "المكونات الفلسطينية" مباشرة، خاصة اتصال رئيس حركة حماس إسماعيل هنية برئيس السلطة ورئيس فتح محمود عباس، وإعلان بأن "وفداً" من رام الله سيذهب الى قطاع غزة للتباحث في آليات إنهاء الانقسام وصياغة رؤية موحدة لكيفية "اسقاط وليس التصدي فقط" الصفقة الأمريكية، لخطورتها كونها تجسيد لنكبة جديدة تضاف الى سجل النكبات.

ومرت أيام عدة، وانتشرت حركة البيانات المنددة بالخطة الترامبية، مع تطور نسبي في حركة الرفض الشعبي لها في الضفة الغربية، رغم انها لا تمثل حركة "اختراق نوعي" في مشهد البلادة العام، الذي كان مسيطراً منذ "نجاح" أجهزة أمن السلطة بحصار "هبة السكاكين"، التي كان لها أن ترسم مشهداً كفاحياً معرقلاً للمخطط الأمريكي قبل إعلانه.

ولكن، المفارقة، ان "الوفد الضفاوي الشقيق" لم يصل الى قطاع غزة، وفقاً لما تم التوافق عليه، والاعلان الاحتفالي عنه، وبدأت حركة البحث عن "مبررات" لعدم الذهاب، وفتح باب "المعطلات" لتبدأ حركة اتهام متبادل بين "الشقيقين"، دون أي حساب للمسؤولية المفترض أن تكون، بعد مجمل ما تم الحديث عنه أخطاراً للخطة الأمريكية.

من حيث المبدأ، لا يمكن القول أن طرفاً دون غيره يتحمل مسؤولية عرقلة اللقاء، فكلاهما لا يريد تحقيق ذلك، لأنهما يدركان تماماً، ان بوابة إنهاء الانقسام لن تكون في زيارة تتخللها "ضحكات" سبب شؤماً سياسياً منذ أن بدأت لعبة توقيع اتفاقات "المصالحة"، ومع كل توقيع ترتفع جدر الانقسام جداراً جديداً.

فحماس، من حيث المبدأ، لن تتخلى "طوعية" عن سلطتها التي كان الانقلاب مدفوع الثمن يونيو 2007 سبيلاً لها، وهي قبل غيرها تدرك أن تخليها عن "السلطة" سيضعها امام حساب وطني كبير مع الشعب قبل قواه الفاقدة للقدرة

والمصابة بداء العجر أساسا، فيما اهتمام حركة فتح (م7) وقيادتها بدأ ينصب على مرحلة ما بعد عباس، بعيدا عن أي اقوال نفي وتأكيد التمسك به وفقا للمبدأ الكوري الشمالي "رئيسنا الى الأبد".

كل ساذج يمكنه ان يشير بلا أي ارهاق للعقل، بأن طريق اللقاء يبدأ من مكتب الرئيس محمود عباس، خاصة بعد أن استبق هنية الأمر (صدقا ام خداعا) بهاتف انقطعت حرارته طويلا، لو أن هناك رغبة فعلية لصياغة خطة وطنية لمواجهة الصفقة الأمريكية.

ما كان الأمر يحتاج كل ذلك الجدل المعيب، بل كان له أن يكون في القاهرة عشية اللقاء الوزاري العربي، ولعل الرئيس عباس كشف لا جديته عندما تجاهل أي تمثيل سياسي لغير فريقه الخاص جدا في وفده لذلك اللقاء الهام، ولو كان حريصا حقا، او جادا حقا لطلب هنية والنخالة وقادة الفصائل الممثلة في منظمة التحرير الحضور فورا الى القاهرة، وشارك بعضهم الى جانبه بديلا لتلك الشخصيات التي لم يعد لها قيمة وطنية، وتصيب رؤيته شعب فلسطين بـ "كآبة مستدامة".

تخلوا، ان الرئيس عباس سيذهب ليخاطب الأمم المتحدة من جلسة تاريخية خاصة لمجلس الأمن تبحث الخطة الأمريكية يوم 11 فبراير 2020، وهو حاملا "سيف التفاوض" لمواجهة "سيف ترامب"، موقف يشير الى ان لا تغيير جوهرى في مسار المواجهة السياسية، بل ربما هي أكثر ضعفا من المتوقع، فليس مطلوبا ابدا البحث عن "ذرائع تفاوضية"، قبل تحديد الهوية الكيانية الفلسطينية، ليصبح تفاوض بين دولتين وليس كما كان سابقا، لاستكمال ما يجب استكماله من خروج قوات الاحتلال من أراضي دولة فلسطين المعترف بها رسميا، (عدا الممثل الشرعي الفلسطيني).

لو أن المواجهة خيارا حقيقيا لا يمكن للرئيس عباس، ان يذهب الى مجلس الأمن دون ترتيب وطني ما، ولو بحد أدنى يتمثل في "لقاء وطني" اولي يضع جدولا لما سيكون، يظهر أن طريق الرد العام بات ممكنا، دون ذلك فلن تصاب أمريكا سوى بصداغ خطابات غالبها سيرفض خطتها دون ان يقدم بديلا واقعيا، وسيعود الرئيس عباس الى بيته وهتافات فريقه تتعالى "الثابت على الثوابت"، فيما دولة

الكيان ترسم خرائطها الجديدة دون اكرثاا لصيحات تعلم يقينا انها لا تستحق
إضاعة الوقت لبحثها.

قبل غزة، قبل نيويورك هل تحدث المعجزة، ويكون لقاء وطنيا جادا، ام أنه
سيصبح "امنية سياسية" تنتظر قيادة وطنية مسؤولة تحققها يوما...!

ملاحظة: عمليتي القدس وجنين مؤشر تحفيزي، بأن المقاومة الشعبية طاقة
مخزونة لا زمن لها ولا قرار حزبي... هل تمثل تلك العمليات "إنذارا مبكرا" بأن
الطاقة الكفاحية لم تنضب بعد وقادمة!

تنويه خاص: ما قاله وزير خارجية المغرب بأن فلسطين ليست أولوية لهم، هو
واقع حال الدول العربية جميعها، ليس اليوم بل منذ رحيل الخالد جمال عبد
الناصر، عدا نتوء اليمن الديمقراطي قبل التآمر عليه وشطبه، ولبنان بحكم وجود
الثورة، وغيرها كانوا سواسية وبعضهم تأمر أكثر..!

الى بعض الأشقاء العرب...التحالف مع "الفاشية الجديدة" ليس فخرا!

كتب حسن عصفور/ أخذت في السنوات الأخيرة تتطير معلومات عن فتح أبواب
بعض دول عربية لدولة الكيان، شركات وشخصيات، بل انها لم تعد سرية
بالمعنى القديم، خاصة وأن قيادة الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، وإعلامها
الخبث، لا يترك فرصة دون الإشارة الى "تطورات" تلك العلاقات، وكأنها "فتح
جديد"، فيما أخذ البعض العربي يشير لها، وقلة من افراد زاد سقوطها في التودد
لتلك الدولة الفاشية.

لا يتجاهل الفلسطيني، مواطنا وقضية، ما كان لدول الخليج فعلا إيجابيا حيث
استضافت مئات الآلاف، ولا تزال من ابناء الشعب الفلسطيني، والذين كان لهم
بالمقابل إسهام خاص ومميز في حركة البناء والتطور لتلك البلدان، الى جانب ما
قدمته لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية دعما سياسيا وماليا، لا يمكن تجاهله.

وامام حركة "التراجع" الثوري – الكفاحي في المنطقة، وزمن المؤامرة
الأمريكية الكبرى لتمرير مشروع هيمنة جديد، بمساندة الإسلام السياسي

وادواته، ودول كانت قاطرة المال لتخريب ما يمكن تخريبه، وجدت دولة الكيان الإسرائيلي فرصتها الذهبية، لبناء علاقات خاصة، متنوعة مع بعض دولة عربية، وتحديدًا في الخليج العربي، مستغلة تنامي "التهديدات الإيرانية"، بعد مشروع "تقاسم النفوذ" الأمريكي – الإيراني في العراق، وتوسع النشاطات التي تمثل "خطرا ما" على تلك الدول.

من حيث المبدأ، فمواجهة "الخطر الإيراني"، أي كان شكله ونوعه، لن تكون دولة الاحتلال هي القوة التي يمكنها أن تكون الخيار، ومن يرى أن إيران خطرا مباشرا، وإسرائيل خطرا محتملا، فذلك ليس سوى جهل سياسي كامل الأركان، حيث ان "الخطر الإيراني" يبقى محاصرا بشكل أو بآخر، بل انه يعتمد في جوهره على "بعد طائفي" يمكن التصدي له، بل وهزيمته بأدوات فعل متعددة، ومهما اعتقد أهل الحكم الفارسي فلن تتمكن بلادهم، من النيل من تلك الدول، كما هي النزعة الاستعمارية التركية، التي قد تكون أكثر خطرا من الإيرانية، لو تم التدقيق العملي في مظهرها العام.

مواجهة الخطرين التركي والإيراني، لن يكون بالجوء لدولة تمثل النموذج المعاصر لجوهر الغزو الاستعماري الحديث، بل وهي دون غيرها من تجسد دولة لجرائم الحرب، واللصوصية السياسية – الإنسانية، دون الحاجة لتذكير بعض الأشقاء بالهدف الذي لا زال معلوما، ان هدف الحركة الصهيونية، كان ولا زال، بناء "دولة اليهود من النيل الى الفرات" وشعارهم على علمهم الذي بات يرفع في تلك البلدان، كافيا لتذكير من غابت ذاكرته.

هل من المفيد، التذكير بأن ما يتم اليوم من فتح باب العلاقات مع دولة الكيان، بواقعها الفاشي الاغتصابي، نسخ رديء لمحاولات بعض الأطراف العربية ما قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها، التحالف مع ألمانيا في زمن هتلر، عليها تكون نصيرا لهم ضد المستعمر البريطاني والوجود الصهيوني في فلسطين، دون تدقيق في جوهر الموقف الألماني وأهدافه، وأن "الفاشية – النازية" لن تكون غيرها مع ليس مثلها فاشيا ونازيا.

تحالف غبي أنتج كوارث منها اغتصاب فلسطين، وقيام دولة الكيان التي استغلت جرائم الفاشيين لترتكب جرائم حرب، لم تتوقف وأبرزها اقتلاع شعب وتغيير هوية أرض.

لبعض الأشقاء العرب، لكم ما لكم من حرية ما تفعلون، رغم انه يمثل "خيانة" للوعي العام، ولكن تذكروا ان المجرم واللص الذي تجسده دولة الكيان، لأن يصبح غيره ابدا قبل أن يدفع ثمن الجريمة وينال العقاب الذي يستحق.

من باب وذكر ان نفعت الذكرى، القضية الفلسطينية رغم كل ما أصابها ولحق بها، لا تزال قضية الوجدان الأولى لشعوب الأمة، وبعض دول مارقة عرفت كيف تستغلها لزيادة حضورها على حساب بعض ممن يستخف بها!

ملاحظة: فشل "وحدة الحضور" الفصائلي في مؤتمر شعبي ضد صفقة ترامب بغزة، مؤشر ان الانقسام بات "أعمق" مما يعتقد البعض... الفاشلون لن يبنوا نجاحا فلا تتجاهلوا تلك "الحقيقة"!

تنويه خاص: الرد الروسي والفرنسي الصريح جدا على خطة ترامب، يمثل صفقة من طراز خاص لبني صهيون في البيت الأبيض... ليت بعض قنوات الردة الإعلامية تفتح أبوابها للأوروبيين الرافضين كما فتحتها لـ "الصهر الغبي"!

الى بعض فصائل "كلام المقاومة"... الكذب ليس حلا!

كتب حسن عصفور/ لا يحتاج الفلسطيني، أي كان موقعه، عدا بعض "المتحجرين"، الى جهد كبير ليدرك ان الأزمة الوطنية الكبرى التي تعيشها القضية الوطنية، في نكتتها الراهنة، هي نتاج مؤامرة أمريكية – إسرائيلية، تتساق معها بشكل أو بآخر، فصائل كانت جزءا من المشهد الانتكاسي الحديث، وأبرز ملامحه، ظاهرة الانقسام العامودي، والذي اعتبرته دولة الكيان أحد اهم الأسلحة لتمرير مشروعها التهوديدي.

فمنذ ان تمكن رئيس وزراء حكومة الاحتلال شارون من اغتيال المؤسس الخالد ياسر عرفات والتخلص من "العقبة الكبرى" نوفمبر 2004، بدء بتنفيذ مخططه

الاغتصابي المعاصر، بالخروج من طرف واحد من قطاع غزة نهاية 2005، تلاها مباشرة تمهيد المسرح السياسي لتسليم القطاع الى حركة حماس "ديمقراطيا" في انتخابات يناير 2006، برعاية أمريكا وإسرائيل، تتوج بانقلاب يونيو 2007، الذي فتح الباب لمبدأ "التقاسم الوظيفي - الكياني" بين جناحي السلطة القائمة في بقايا الضفة وقطاع غزة.

يبدو ان بعض الفصائل الفلسطينية، التي تعيش مرحلة "العجز الشمولي"، عدا طلاقة اللسان الاتهامي، تصر على عدم رؤية الواقع بتطوره، وتبحث عن "ذرائع" و"مبررات" لذلك العجز، لو تم التعامل بحسن نية سياسية، وترمي به على غيرها، دون ان تقف مرة واحدة وتعلن لشعبها، انها لم تعد حركة قادرة وان استمرارها ليس سوى بعضا من مكملات "المسرح السياسي"، لكنها لم تعد قادرة على تحقيق أي مما وعدت به، ووصلت الى حالة العجز العام.

شهدت مدينة غزة مؤتمرا لبعض من تلك الفصائل عقده يوم 19 فبراير 2020، تحت مسمى رفض صفقة ترامب، مع وعدھا القاطع بأنها "لن تمر"، علما بان الصفقة قطعت شوطا كبيرا في التنفيذ تهويدا وضما وإعلان القدس عاصمة للكيان، ولكن تلك الفصائل يبدو انها باتت "زرقاء اليمامة السياسية"، ترى ما لا يراه غالبية أهل فلسطين.

كان منطقيا جدا، بل ومؤشرا إيجابيا، لو ان حركة حماس أعلنت في "ذاك المؤتمر"، انها تتخلى كليا عن حكم قطاع غزة ونهاية سيطرتها الانقلابية، وتطالب تشكيل لجنة وطنية لإدارة الحياة العامة الى حين تسوية الأمر وطنيا، وقبول حكومة الرئيس محمود عباس ان تأتي لاستلام إدارة العمل العام، بما فيه الأمني، مع استثناء الأجنحة العسكرية للفصائل، التي تحتاج الى إعادة دراسة وتنظيم ضمن "جهاز موحد".

ولكن، هروبا من المسؤولية المباشرة، عادت فصائل "زرقاء اليمامة السياسية"، لتلقي بكل التهم على غيرها، لم تفكر فيما تقول، ولم تميز بين واقع وآخر، فلا يهمها تبيان طريق الصواب، بقدر ما بحثت ترسيخ طريق الضلال السياسي.

تلك الفصائل، قالت إن الكارثة القائمة، هي نتاج لاتفاق اعلان المبادئ 1993 (اتفاق أوسلو)، الذي أنتج اول سلطة فلسطينية في التاريخ على أرض فلسطينية،

سلطة قادها الزعيم الخالد الشهيد أبو عمار، دون ان تشير، ان "مجدها" العسكري كان منذ تأسيس السلطة وحتى المشاركة في تدميرها عمليا وتحويلها الى شبخ سياسي، وفتح الباب لكسر جوهرها ليتناسب والمشروع التهودي. ودون تفاصيل منهكة، نطالب الفصائل الثلاثة (حماس، الجهاد والجبهة الشعبية) عمل مقارنة إحصائية بعدد عملياتها العسكرية ضد إسرائيل منذ عام 1993 وحتى عام 2005، مقارنة بعملياتها منذ 2006 وحتى تاريخ مؤتمر "زرقاء اليمامة السياسي" فبراير 2020، ولن نعيد التذكير بالمواجهات الوطنية الكبرى التي قادها الخالد ياسر عرفات منذ عام 1996 وحتى اغتياله 2004، فتلك قد تكون عصية الفهم والإدراك عل بعضهم.

وبالتأكيد، نتمنى أن تملك ذات الفصائل الشجاعة السياسية في نشر تلك الإحصائية، وهل المسألة كانت "سلطة أوسلو" الى حين 2004، ام "سلطة تقاسم المصالح" غير الوطنية، منذ عام 2006 وحتى تاريخه...ومعها أيضا تحدد أسباب ذلك، ولما كان "العهد العرفاتي" هو العصر الذهبي لتلك الفصائل عسكريا، وبات العهد العباسي الحمساوي هو "العهد الترابي" لعملها العسكري. هل نذكر قيادة الجهاد، بما كان من حماس بعد تطورات الشهيد أبو العطاء، وكمية التهم التي طالت الحركة بعد ردها العسكري، ولما ثارت ثائرة قيادة حماس امانا وسلطة وكادرا وإعلاما، هل كانت "سلطة أوسلو" هي وراء ذلك أيضا.

الى فصائل "زرقاء اليمامة السياسية"، من يقف عائقا الآن أمامكم لخوض معركة عسكرية كبرى دفاعا عن القدس، الم تعلنوا أنكم وحلفاء "جبهة المقاومة" عربا وعجما قادرون ان تلحقوا بالكيان هزيمة لن ينساها...فما تنتظرون، بعد أن تحررت "غزة" من سلطة أوسلو وباتت تحت "سلطة المقاومة"، كما تصفون أنفسكم.

يا سادة يا كرام، العجز بكم وليس بغيركم، ومن ينتظر حقائب قطر المالية بموافقة إسرائيلية، لا يحق له ابدأ التناول على من قاد أهم معركة مواجهة مع العدوان الأمريكي والإسرائيليين، انتهى باستشهاده، في زمن كانوا شركاء لبعض من تأمروا عليه.

المراجعة السياسية الحقيقية ضرورة وطنيا، وليدرك البعض ان "الكذب ليس حلا"، ودوما عمره قصير مهما طال وتنوع!

ملاحظة: اعتراف رأس الطغمة الفاشية في إسرائيل نتنياهو، ان التطبيع مع العرب لن يكون سوى بحل القضية الفلسطينية، يكشف أزمته الفعلية مع فلسطين... هل يدرك محترفي النصب السياسي ذلك!

تنويه خاص: قدمت حركة "النهضة" الإسلامية في تونس درسا في الانتهازية السياسية، عندما أعلنت في الثواني الأخيرة موافقتها للمشاركة في الحكومة الجديدة، حصلت زيادة حصص المقاعد وخسرت من حصص المبادئ... للبعض الفلسطيني حاذروا "المتأسلمين" فدينهم الحق مصلحتهم!

الى مركزية فتح... غزة ليست "ووهان"!

كتب حسن عصفور/ فتحت مكالمة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية مع الرئيس محمود عباس، مجالا جديدا للسجال بين "تحالف النكبة القائمة"، حول "زيارة" وفد من "بقايا الضفة" الى "محمية" قطاع غزة، وكشف عن ثقافة تسللت بوعي أو بدونه، ان الطرفين يتصرفان بثقافة انفصالية عميقة، رغم كل ما يقال من كلام غير ذلك.

بعيدا عن "اللغة المعلبة" بقشرة الحرص الوطني التي تطلقها قوى تحالف الطرفين، فجوهر التخاطب والممارسة تؤكد انهما يتصرفان وفقا لخريطة "الخطة الأمريكية"، بل ربما يقدمان لها "ترجمة عملية" مميزة، حيث التواصل عبر "أنفاق الانفصال"، فحركة حماس تدعو "قيادة فتح" (م 7)، لزيارة غزة من اجل البحث في "توحيد الجهد" ضد صفقة ترامب، دون التوقف امام وجود فتح ذاتها بقوة في القطاع، أي كان قيمة مسؤوليها في القرار الفتحاوي وأثره، او ما تمثل فعلا داخل الإطار الأول لها، لكن لو ان المسألة تنبع من ثقافة أن "بقايا الوطن" جسم موحد، كان الأجدر ان تلتقي قيادة حماس مع قيادة فتح جيرانهم في السكن والإقامة، وهم من ينقلون ما تريد موقفا للخلية الأولى ورئيسها عباس.

وتتماشي مركزية فتح، وفق الموسيقى الحمساوية، بحيث تبدأ تضع "شروطا" و "محددات" لتلبية "دعوة حماس" الشقيقة في قطاع غزة، ولم تكثف بتصريحات تكشف جوهر العار الذي تكرر ثقافة وسلوكا، بل ان بعض أعضاء الخلية الأولى الفتحاوية، وهم أصلا من أبناء القطاع يقيمون في رام الله بلا سبب جوهري، سوى تعزيز الانفصال، وصلوا الى غزة تحت بند "زيارة تنظيمية"، ولقاء من يختارون من القوى "المتوافقة" سياسيا مع موقفهم.

وبعد اختتام "الزيارة" التي وصفت بأنها "خاصة"، أطلق بعض "هواة تكريس الانفصال" كونه قاطرة صعودهم وربحهم الخاص، كلاما أكد يقينا ان "الوحدة" لم تعد مطلبا في زمن هؤلاء، مواقف تكشف ان "الانفصالية السياسية" هي "الحقيقة القائمة، تمهد كل الطرق لأن تنفذ الخطة الأمريكية بلا أي ثمن عملي سوى "خطابات الزفة الشعبية".

ولعل أكثر الأطراف فرحا بمواقف مركزية فتح وسلوكها نحو التعامل مع قطاع غزة، وربما قبل دولة الكيان، هي حركة حماس، التي حفرت كل أسس "الكيانية الخاصة"، منذ ان قررت الانقلاب على "الشرعية العامة" لتبدأ رحلة "الشرعية الخاصة" يونيو 2007، وقبل ظهور "الصفقة الترامبية" للعلن بعشر سنوات، وهي تتعامل بكل "اشكال" الإيجابية مع الممارسات الفتحاوية، بل ربما أدركت ان عليها وضع مزيدا من "المطالبات" غير العلنية لتدفع فتح نحو الظهور وكأنها الحركة الانفصالية الراضة لسلوك الوحدة عبر عملية تشريط غريبة.

ارتكبت قيادة فتح (م7)، خطيئة سياسية ووطنية بما فعلته، ولن نعود الى ممارسات السنوات الانقسامية، بل فقط لنشير لما بعد مكالمة هنية مع عباس يوم إعلان ترامب لخطته يناير 2020، بانها لم تكسر كل "السواتر الصناعية" التي وضعت منذ الانقلاب الأسود، وتعاملت ان قطاع غزة جزءا حيويا، وعاد جزء هام اليها للعمل والمتابعة لكل التطورات التي تفرضها المتغيرات الجديدة، وتتطلب تفاعلا مباشرا، خاصة وان قيادات حركتي حماس والجهاد المقررة متواجدة في قطاع غزة، بل ان بعض فصائل منظمة التحرير تلمس انه قيادتها الغزية أكثر اثرا...

سلوك قيادة فتح السليبي مع كسر "الطابو" الانقلابي، مثل "هدية خاصة" لحماس ولتحالفها المطاطي، حتى بعض من "تحالف المنظمة" بات أقرب لها سلوكا وممارسة بل ومواقفا نتاج ذلك السلوك غير المبرر ابداء، وهو ما يجب ان يكون موضع دراسة جادة وتغيير عملي له لأن تنتقل من موقف الى موقف، وليتها تقرر ارسال وزراء حكومتها الى قطاع غزة ليصبح أول امتحان عملي لاختبار الموقف الحمساوي.

على قيادة فتح (م7)، ان تدرك أن قطاع غزة ليست "ووهان" الصينية المصابة بفيروس "كورونا" يجب عزله وفقط، بل البحث في سبل علاجه وتطهيره لتعود صوابية الحال وصحية المشهد، لو أنها تراها جزءا من "بقايا الوطن".

ملاحظة: تصريحات مندوب قطر العمادي بعد لقاء السنوار، تكشف ان تعامله مع "قطاع غزة" ككيان خاص..تحدث عن "التعاون" مع الوزارات والمؤسسات "الغزية" لتنفيذ المساعدات...معقول فتح والرئيس عباس يحتجوا أم أن تلك قطر وما ادراك ما قطر لهم!

تنويه خاص: اثار قرار مسؤول الشباب والرياضة في سلطة رام الله الرجوب بتعيين نجل رئيس حماس نائبا له ومسؤولا عن القطاع جدلا خاصا...البعض "الخبيث" اعتبره القرار وصلا رجوبيا مع حماس تحضيرا لما بعد عباس...وكله بحسابه!

بعد ننتياهو "القومي" في استمرار الدعم القطري لحماس!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن المعركة الانتخابية في دولة الكيان الإسرائيلي، سيكون لها أهمية من نوع جديد، كونها تدفع المتخاصمين – المتنافسين، كسر قواعد "السرية" الخاصة بما يسمى "أمن الدولة"، وفتح ملفات قبل أوانها، على طريق الربح التصويتي دون اعتبار لأي حساسيات أخرى.

يوم 22 فبراير 2020، أقدم الوزير الإسرائيلي السابق ليبرمان على كشف واحدة من أخطر الزيارات "الأمنية – السياسية"، قام بها رئيس جهاز الموساد يوسي

كوهين وقائد جيش الاحتلال في المنطقة الجنوبية هاليفي، بزيارة سرية الى الدوحة، والتقىا برئيس جهاز المخابرات القطري محمد المسند (عائلة والدة الأمير تميم)، وبحضور مندوب قطر لدى إسرائيل وحماس، محمد العمادي.

ليبرمان، كشف جانبا واحدا من ابعاد "الزيارة السرية المفاجئة" لقطر، ربما هروبا من المسائلة القانونية، حيث أشار الى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي طالب عبر الوفد الأمني، بان تستمر قطر في تقديم المال والمساعدات لحركة حماس في قطاع غزة، بعد أن أرسلت الدوحة رسائل هددت بأنها ستتوقف عن "الدفع المالي" في شهر مارس القادم.

الإعلان القطري، جاء ضمن حملة مسبقة تتم إدارتها للتأثير على الانتخابات القادمة لقيادة حماس الجديدة، ويبدو ان هناك "ترتيبات خاصة" تريد قطر فرضا لإعادة شخصيات وطرده شخصيات، ولكن تلك ليست جوهر ما يهمنا الإشارة اليه في مقال "الفضيحة الكبرى"، بأن تصبح حكومة الكيان هي "الوسيط" لجذب المال الى حركة حماس.

بالتأكيد، قطر لا يمكنها ان تتوقف عن دورها في تعزيز "الحالة الانفصالية" في قطاع غزة، ما دامت أمريكا وإسرائيل يريدان ذلك، فتلك هي المهمة الرئيسية لها منذ عام 2005 وحتى تاريخه، وتلك ليس معلومة سرية، بل تحدث عنها رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم (قاطرة تنسيق العلاقة الأمريكية – الإسرائيلية مع حماس) وأكدتها الناطقة باسم وزارة الخارجية القطرية لولوة الخاطر في حديث لوسائل إعلام أمريكية، بأن دورهم مع حماس وفي قطاع غزة بناء على طلب أمريكي وإسرائيلي.

لكن المفارقة، هو أن يصبح نتنياهو الوسيط المباشر، والحريص على استمرار القناة المالية لحركة حماس، وافترضا انه يبحث "الهدوء الأمني" قبل الانتخابات، فهل يتطلب ذلك إرسال مثل ذلك الوفد الأمني الرفيع لبحث تلك المسألة، التي يمكن حلها عبر "لقاء خاص" في تل أبيب ومكتب الموساد مع العمادي، لذا فالمهمة يبدو أنها تتجاوز كثيرا البعد المالي، لتبحث مستقبل الدعم السياسي – المالي القطري لقطاع غزة مع تنفيذ صفقة ترامب، واعتباره "كيان خاص".

ليبرمان، بفضحه الزيارة وحرص نتنياهو في مواصلة القناة المالية، يحاول أن يربك المشهد الانتخابي، وهو ما قد لا يأتي بنتائج وفقا لهواه الحزبي، خاصة وان الحدث ليس جديدا الى جانب انه منسق تفصيلا مع أمريكا وجهاز مخابراتها، كونه جزء من تطبيق "الجانب الغزي" من خطة ترامب، لكن الخدمة الأهم هي للفلسطيني لمعرفة دور بعض الأطراف ومنها حماس، لتنفيذ الصفقة الأمريكية.

الفضيحة، لم تقتصر على "كشف ليبرمان"، بل في تصريحات عاجلة للقيادي الحمساوي خليل الحية، التي جاءت بأمر من جهة "سيادية" للتغطية على الفضيحة السياسية التي تكمن في الزيارة الأمنية الإسرائيلية، فبعد الشكر التقليدي لقطر وأميرها وكل من بها، أشار الحية الى "إن هذا الموقف يأتي امتدادًا للمواقف القومية الثابتة لدولة قطر تجاه الشعب الفلسطيني، على المستوى المادي والسياسي في مختلف المحافل الدولية، والوقوف إلى جانب حقوقه المشروعة".

ويبدو انه صار لزاما إعادة تعريف "المواقف القومية"، مع ان حماس وجماعتها الأم (الإخوان المسلمين) لا يستخدمون ابدا هذه العبارة، فهم لا يؤمنون بالقومية العربية، لكن يتضح انه تصريح أرسل من الدوحة، تم صياغته بعناية عله يحدث "غبارا" على فضيحة زيارة كوهين وهاليفي.

لو ان هناك حركة وطنية بلا حسابات خاصة، ما يجب ان تمر هذه الفضيحة المركبة مرورا، ليس لدعم حماس بمال قطري عبر وسيط إسرائيلي فقط، بل لأنها كشف عملي على دورها في تنفيذ الصفقة الأمريكية في جانبها الغزي... فهل نجد من البعض الفصائلي غضبا ام يغضون النظر ويفتحون نيرانهم على مناطق لا قيمة لها...

اليوم تكرم الفصائل أو تهان... مع الاعتذار للمثل الشعبي!

ملاحظة: مشهد شباب غزي امام مكاتب إصدار التصاريح للعمل في إسرائيل تطرح كل أنواع الأسئلة... هل حقا غزة لا تزال مكانا للعزة الإنسانية بعد أن ضاعت عزتها الوطنية بفضل الانقسام... بدها تفكير عميق!

تنويه خاص: تقديم المسؤول الفتحاوي محمد مدني استقالته من رئاسة لجنة التواصل مع الإسرائيليين، ليست الحل للرد على حملة طالبته من بني فصيله... إما تحديد طبيعة العمل وبشكل شفاف أو اغلاقه بشكل نهائي!

تونس و"صفقة الصفقة" مع أمريكا على حساب فلسطين!

كتب حسن عصفور/ وجهت تونس الشقيقة "طعنة سياسية" للقضية الفلسطينية، عندما قامت بسحب مشروع قرارها، مع إندونيسيا، حول صفقة ترامب في مجلس الأمن يوم 11 فبراير 2020، وبررت الرئاسة التونسية قرارها عبر بيان يحمل بذاته "شبهة سياسية" واضحة، بعد أن اشارت الى أن نص المشروع المقدم جاء وكأنه "مؤامرة" على موقف تونس من قبل السفير المنصف البعتي، واتهمته وفقا للبيان الرسمي بأنه قام بتقديمه "دون الرجوع إلى وزارة الشؤون الخارجية أو التشاور مع المجموعة العربية والدول الداعمة للقضية الفلسطينية". ويكمل البيان الاتهام الصريح الى البعتي بقوله "ما حصل عند إعداد مشروع قرار مجلس الأمن، يبدو في ظاهره انتصارا للشعب الفلسطيني، ولكن في الظاهر فقط"، لافتة إلى أنه "لم يقع، عند إعداد المشروع، الرجوع لا لرئاسة الجمهورية، ولا لوزارة الشؤون الخارجية".

البيان الرسمي التونسي، منح الوفدين الأمريكي والإسرائيلي فرصة لـ "التفاخر السياسي"، بانهما تمكنا من العمل على إفشال المشروع، وقطع الطريق على فلسطين أن تضع الطرفين في حالة إحراج امام العالم من منصة الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ومن المفارقات، أن بيان الرئاسة التونسية لم يشر بقريب او بعيد الى أي شكل من اشكال التنسيق، مع وفد فلسطين والرئيس محمود عباس من اجل سحب المشروع لـ "مزيد من التشاور" بما يخدم القضية الفلسطينية، كما أدعت، ما يؤكد أن القرار لم يكن بهدف فلسطين بقدر ما يخدم مسار صفقة أخرى، تم صياغتها في تونس.

والحقيقة التي تقف وراء البيان الرسمي التونسي، هي أن "صفقة الصفقة" تمت بعد لقاء رئيس مجلس النواب رئيس حركة "النهضة" الإسلامية راشد الغنوشي يوم الجمعة 8 فبراير 2020 مع السفير الأمريكي بلوم، والذي طلب منه رسميا سحب السفير التونسي الذي تجاوز "المسموح به" في نص المشروع المقدم، وهو ما جاء في البيان الرسمي يوم 10 فبراير تبريرا بطريقة "التفافية"، عندما حمل السفير مسؤولية نص المشروع دون تشاور مع الرئاسة والخارجية.

الصفقة التي قادها الغنوشي مع واشنطن، قادت الى سحب السفير أولا ثم سحب مشروع القرار ثانيا، تجنبنا لأي صدام مع أمريكا، والعقوبات التي يمكن أن تفرض، ولضمان "رضاهما" عن الحزب الإسلامي، في البقاء ضمن الكتلة الحاكمة، خاصة بعد ان بات عاجزا عن تشكيل حكومة وفقا لما خطط له سابقا، واتجه للتحالف مع قوى سياسية كان الى وقت قريب جدا يرفضها كلياً، بل اعتبرها خارج "الاجماع".

ما حدث من تونس الرسمية يمثل صفقة سياسية للقضية الفلسطينية، ويكشف ان "الشعارات" بالعربية الفصحى لم تدم طويلا، وسقطت بأسرع مما توقع الكثيرون، وهي للشعب الفلسطيني بكل قواه، ان يقف أمامه بتدقيق حقيقي، بعيدا عن تضليل مضاف، لمواجهة الصفقة الأمريكية.

الطعنة السياسية التونسية، يجب ان تكون حافزا للرئيس عباس، ليتقدم برؤية شاملة وعملية في خطابه أمام مجلس الأمن، ردا على صفقة ترامب، موقف يضع أسس برنامج مواجهة يعيد الاعتبار للفعل الفلسطيني، دون اهتمام لما كان من صفقة تونسية تساقا مع الصفقة الأمريكية.

ملاحظة: ما نشر حول زيارة الوفد المصري الى غزة وتحذيرهم حركة حماس من علاقاتها بإيران وحزب الله، قد يكون نقطة فارقة... تنبيه سيكون ما له من إجراءات... قادم الأيام سيكشف أين تتجه بوصلة حماس!

تنويه خاص: في سابقة نادرة، قامت سفارة الكيان الإسرائيلي في القاهرة، بالانتصار لمذيع القناة القطرية فيصل القاسم، بعد تغريدته تمجيد الصهيونية... عانتب مذيع مصري على انتقاده لتلك التغريدة... صحتين يا قطرا!

حماس و"الرفض الإيجابي" لـ "صفقة ترامب"!

كتب حسن عصفور/ فور إعلان الرئيس الأمريكي خطته السياسية لتصفية القضية الفلسطينية، وبحضور رئيس حكومة الكيان الإسرائيلي نتنياهو، يوم 28 يناير 2020، سارع إسماعيل هنية رئيس حركة حماس بالاتصال الهاتفي مع الرئيس محمود عباس (بكل صفاته الرئاسية).

والحق، ان سرعة رفع الهاتف والاتصال، اوحى أن "انقلابا" سيكون في قادم الأيام لجهة كسر جدر العزلة والتقسام الوظيفي بين سلطتي النكبة الوطنية، والتي بنتها إسرائيل وامريكا بأيد فلسطينية لتحقيق المشروع التهوديدي.

ولكن، يبدو ان "ديبلوماسية الهواتف"، ليست ذات تأثير على المشهد الوطني، ولم تأت أوكلهما، كما قال الأقدمون، فلا أبواب فتحت ولا لقاءات حدثت، حتى ذهاب وفد من حركة فتح (م7)، الى قطاع غزة، وإن كان لـ "أسباب حزبية"، لم يتمكن من كسر هامش شروط اللقاء، وبدلا من التجاوب مع حرارة كلام هاتف هنية وعباس، أكد الطرفان عمق الهوة بينهما، وأن مسالة كسر الانقسام ثمنها يفوق كثيرا جدا، ما يتم الإعلان عنه.

ربما اساءت حركة فتح استغلال ما قدمته حماس فورا بعد اعلان الخطة، سواء كانت صادقة أم مخادعة، بل عملت فتح وكأنها ترفض أي فعل إيجابي يمكن ان يساهم في ترتيب الشكل الخارجي للعمل الوطني، واتجهت للتصرف وفقا لما تراه "نوايا حماس" وليس اعلاناتها، ما أدى الى وضع عقبات جديدة أمام التقارب الذي كان ممكنا.

أخطأت فتح كثيرا في سلوكها وموقفها، بـ "تشريط" اللقاء، فهي الحركة التاريخية صاحبة الريادة في الثورة والحركة الوطنية، وقائدة منظمة التحرير بصفتها التمثيلية، ومع خبرتها السياسية العامة، ما كان لها سلوك مسار النوايا، فذلك درب لن يصل بالحركة الوطنية الى نهاية سوى طريق ظلامي.

ولكن، هل موقف فتح يمكن له أن يمثل حافزا خاصا لحركة حماس، بان تتصرف وفقا لمصلحتها الحزبية وتتجاهل مخاطر الصفقة الأمريكية، بالتأكيد لا يحق ابدا ذلك السلوك، أي كان موقف فتح، ولا يمكن تبرير الانحدار السياسي

كرد فعل على مواقف غير مسؤولة، من هذا أو ذاك، لأن المسألة ليست رد فعل انهزامي على فعل انهزامي.

حماس، عمليا تستغل السلوك الفتحاوي "الانعزالي"، وغياب أي موقف عملي لكسر "الخطابية السياسية" التي تتحكم في مواقفها، في العلاقة بالكيان، ورفضها التجاوب مع قرارات فك الارتباط، لتبني طريقها الخاص للتفاعل مع الصفقة الأمريكية، بطريقة "الرفض الإيجابي"... تقول لا كبيرة جدا وتملئ الدنيا صراخا بلاءات، لكنها في الواقع تسير بأقدام ثابتة نحو التفاعل مع جوهر الخطة الأمريكية فيما يتعلق بقطاع غزة.

حماس لم تتقدم خطوة واحدة لكسر انقلابها وخطفها قطاع غزة، منذ اعلان الخطة الترامبية، بل خلافا تفرض مزيدا من "البوليسية" السياسية - الأمنية على المشهد، ولم يكن موقفها من دعوة فتح ليوم غضب شعبي خلال جلسة مجلس الأمن سوى مظهر من آلية مظاهرها، انها ترفض بطريقتها التي لن تصل بها لـ "سوء فهم" سلوكها مع الرعاية للحكم القائم في قطاع غزة.

حماس وبعد اعلان الصفقة تبحث مزيدا من التفاهمات مع حكومة الكيان، وبلا أي مشاركة مع الكل الوطني كما تدعي، بل أنها باتت تستخدم حركة "البلايين والصواريخ" لخدمة مشروعها وليس لخدمة القضية الوطنية، رغم كل "ضجيج آلاف الصواريخ"، التي كشفت حماس هدفها الحقيقي، انها "صواريخ للمساومة" وليست للمقاومة، ولخدمة تعزيز كيانها القادم وفقا لـ "تفاهمات" خاصة تسير بلا انقطاع، أصبح رعاتها أكثر من فريق، وقناة الحركة الإسلامية الى واشنطن تل أبيب، يمر عبر الدوحة، أنقرة وتونس.

التفاهمات الأخيرة بين حماس وإسرائيل، وفي زمن معركة مجلس الأمن والجنائية الدولية، رسالة الى من يهمه الأمر، انها ليست حركة عدمية ولن تكون، وهي على اتم الاستعداد أن تناقش "الممكن السياسي" لها.

حماس، لن تتراجع عن انقسامها، وستستغل سلوك حركة فتح المتردد من فك الارتباط، وكسر المعادلة القائمة مع دولة الكيان وسلطات الاحتلال وستذهب حماس نحو بناء "هيكلها الخاص"، ولن ينقصها الأوصاف ولا المبررات "الثورية جدا"...

حماس قد تكون الأكثر تضررا بعد إسرائيل من انهاء الانقسام... فهل تدرك قيادة فتح تلك المسألة، ام انها تصر على تقديم "الهدايا السياسية" لخلق نظام غزي خاص...الشعارات الاتهامية ليست حلا، وكل قول بلا حركة تحميه لا قيمة له في مواجهة "قطار الفصل"، الذي يسير بأسرع من تفكير قيادة رام الله...
حساب حماس السياسي ليس خارج صندوق أمريكا السياسي...تلك هي الحقيقة القائمة!

ملاحظة: لعل حكومة رام الله تقوم بترجمة مقال ننتيا هو يوم الجمعة حول الشروط التعجيزية على الفلسطينيين في خطة ترامب، بكل اللغات وتوزع كمنشور سياسي...ما قاله خيرا من كل ما قالت السلطة لفضح الخطة!

تنويه خاص: منذ خطابه في مجلس الأمن 11 فبراير والرئيس عباس خارج المشهد، غابت أخباره، لعل المانع خيرا ويكون في "خلوة سياسية" لأخذ القرار الذي لا غيره قرار...صحيح مين المرجعية الرسمية في هيك غياب!

خطاب الرئيس عباس...كلمات متقاطعة وأخرى خطيرة!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عما تقوله الإدارة الأمريكية عن قرارات الجامعة العربية ضد خطة رئيسها ترامب، فما كان يمثل "صفعة سياسية علنية" لها امام العالم أجمع، وأظهرت ان فلسطين رغم ما أصابها من "أمراض وبائية"، لا تزال قادرة على كسر شوكة من يعتقد غير ذلك، ودرس أولي ان هناك قوة شعبية هائلة يمكن لها ان تتحول لقاطرة فعلية لمواجهة الاستغفال الأمريكي، ليس لفلسطين فحسب، بل لكل دول المنطقة، المصابة بارتعاش لا معقول.

ومع أهمية قرارات الجامعة، فقد جاء خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس يوم 1 فبراير 2020، عاكسا لحالة التيه السياسي الذي يمر به، وكذا الإطار الذي يمثل، خطاب كان له أن يعيد صياغة المشهد ويخلق حالة من الاستنهاض السياسي العام، مع فرصة قلما تتاح، عندما منح وقتا لم ينله قبله غيره، ليقول ما

يجب، ويحرض لو اراد ضد الصفقة الأمريكية لتصفية آخر معاقل القضية الوطنية، بل ان الجلسة بكاملها فتحت لبث عام، ليتابع العربي وغيره حقيقة المواقف، وكأنها ردا غير مباشر- صدفة ام قصدا، على "الصهر الغبي" كوشنر.

في بعض مناطق الخطاب، أحسن الرئيس عباس في استعراضه لما كان من تاريخ تفاوضي ومحاولات تمت، بمشاركة فلسطينية، وخاصة مفاوضات أو سلو وما تلاها من اتفاق، ورفض أمريكا لها، فتلك مسألة هامة غالبية الحضور والمشاهدين ليسوا على دراية بها، لكنه بوعي او بسهو، تجاهل قمتي "واي ريفر" و"كمب ديفيد"، رغم انهما كانتا أدلة ساطعة على حقيقة الموقف العام، استعراض كان له وعليه، أصاب حيناً وتاه أحيانا.

لعل الرئيس عباس، أضاع فرصة تحديد أسس الموقف الفلسطيني المفروض، ليس بطريقة شابها تردد وغموض، كان لها ان يحدد من القاهرة أسس خطابه القادم في مجلس الأمن، والذي قد لا يسمح له بالبث المباشر، رغم انه حق مطلق، أضاع فرصة ما كان لها أن تذهب، لكنه اختار الاستمرار في منهجه غير المحدد، بل وغير الحاسم في أي من القضايا الرئيسية سوى تأكيده رفض الخطة الأمريكية، وهو موقف له.

الرئيس عباس، سقط في خطيئة سياسية كبرى، عندما تحدث من ألف الخطاب الى يائه، بصفة الفرد المطلق، على طريقة "أنا الشعب والشعب انا"، مجمل منطقته كان "الذات" التي اصابها "تضخم غير مبرر" نتاج غياب أدوات الفعل الجماعية، وعدم وجود آليات ردع رقابية عامة، وتلك رسالة لكل من يتابع، انه لا غيره صاحب القرار الأول والأخير، ما اظهر ان هناك "جدار عال وسميك جدا" بينه وبين الشعب.

واستكمالا لتلك الخطيئة، تبرع بالحديث عما يراه هو، وليس عما قررتة "الرسمية"، عندما استبدل مواقفه الذاتية بالحديث عن "دولة منزوعة السلاح"، و"الإرهاب المحلي"، وكلاهما خارج أي قرار وطني فلسطيني، بل ربما مناقضة كلياً لها، ما يجب أن يتم منعه ثانية من تكرارها، فهو رئيس انتخب منذ 15 عاما ليس لتمثيل شخصه وعائلته، بل لتمثيل الشعب، ما يجب عدم تكرار تلك المواقف خارج القرار الوطني، عدا انها لا تمنحه ابدا أي احترام من العدو، وبالقطع لن

تكون من الصديق، حيث ظهرت وكأنها "حالة استجدائية"، خاصة وهو يتحدث عن "الإرهاب المحلي"، دون تحديده، بل ودون أي إشارة واضحة لجرائم حرب يومية ترتكبها دولة الكيان وسلطات احتلالها ضد أهل فلسطين.

ولعل حديث الرئيس عباس عن رسالته لدولة الكيان، ووقف العلاقات معها بما فيها "الأمنية"، وأنه يعيد لهم الأمر العام، لتصبح القوة الحاكمة، مثل قمة التيه السياسي، بل تجاوز علني لقرارات "الرسمية" التي يفترض انه يمثلها، فشكليا، مثل ذلك القرار لا يتم "بطريقة حبية"، بل هي مسألة كفاحية كان له إعلانها من قلب مقره في خطاب لشعبه، وليس همسا لقيادة الكيان.

الأخطر سياسيا فيما قاله، وللأسف تم الصمت عليه، هو ان الرئيس عباس أبلغ دولة الكيان بأنه يحل السلطة الفلسطينية، ويعيدها "هدية سياسية" لإسرائيل، لتتولى هي المسؤولية كقوة احتلال، وتلك سقطة سياسية كبرى، لجأ إليها هروبا من الحق الفلسطيني الشرعي، بإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة وسحب الاعتراف المتبادل حتى تعترف إسرائيل بفلسطين، دولة وفقا لحدودها في قرار الأمم المتحدة 67 / 19 لعام 2012.

الهروب من هذه القضية بالذهاب الى حل السلطة يعكس حالة استسلام سياسي كامل، وإدارة ظهر للشعب الفلسطيني، وقبلها للشرعية الفلسطينية، التي يفترض انه رئيسها...سقطة سياسية يجب تداركها فورا والتراجع عنها، ما لم تكن قرارا سريا متفقا عليه بين أجهزة "ثالوث التنسيق الخاص"، ك "حل وسط"، يبدو انه رفض رفضا، ولهم غاب القرار الذي له ان يقلب معادلة المشهد بأكمله، عبر إعلان دولة فلسطين.

ما أعلنه الرئيس عباس حول العلاقات مع الكيان، يثير شكوكا سياسية مضاعفة خلافا لما حاول تقديمه...ولذا يجب الجواب قبل فوات الأوان، لماذا لم تعلن الدولة وسحب الاعتراف، وكيف يمكن تنفيذ وقف العلاقات آلية ورؤية بديلة، مع تسليم مفاتيح السلطة لمنسق سلطة الاحتلال؟!.

المسألة ليس ما تقول كلاما مبتورا تائها، بل أن تعلن مواقف ورؤية متكاملة وليس كلمات متقاطعة...وهذا ما يجب أن يكون في خطاب مجلس الأمن القادم

تصويبا لخطايا خطاب الجامعة العربية، لو حقا أريد الحديث نيابة عن شعب فلسطين!

ملاحظة: هل لا زالت سفارة فلسطين قائمة في طهران... سؤال متعلق بتجاهل مسؤولي إيران كليا الممثل الرسمي والاتصال فقط بفصائل دون غيرها، فلماذا الصمت على هذا الاستخفاف الإيراني!

تنويه خاص: زيارة مديرة المخابرات المركزية الأمريكية الى رام الله واللقاء مع ممثلي الرئيس عباس، يكشف ان المعركة مع واشنطن مش محسومة... لما لم يعلن الرئيس وممثليه ذلك وما هي رسالتها، وعودا ام وعيدا!

رسالة إسرائيل لإزاحة عباس.. هل من رد بديلا لـ "التسول"

كتب حسن عصفور/ كما هي العادة، لم يفجر الرئيس محمود عباس "المفاجأة السياسية"، التي كان ينتظرها أهل فلسطين وكل متابعي خطابه في مجلس الأمن يوم 11 فبراير 2020، وأصر أن يتعامل مع المتغير الكبير كأنه حدث ضمن أحداث تسير، فقدم خطابا "باهتا" شكلا ومضمونا، بل سادته "الخفة" عندما حاول التشبه بالخالد المؤسس ياسر عرفات، بقوله "لا تسقطوا الأمل من يدي". وكان ما كان منذ 2005، سنة انتخابه لم تكسر ظهر النظام الفلسطيني، بل وأفقدت كل "أمل سياسي" مستقبلي في صناعة سلام، وهودت دولة الكيان ما استطاعت جرافاتها اليه سبيلا.

أضاع الرئيس عباس، أحد اهم فرصه ليتقدم بصفته "قائدا" لشعب مدافعا عنه مقاتلا في سبيل قضيته الوطنية، وليس مستعظفا او مناديا الطرف الإسرائيلي بأن يأتي له "شريكا"، فتلك مقولات لم يعد لها قيمة ولا اثرا، بل يمكن القول إنها شكلا من اشكال "الزهايمر السياسي"، فلا يوجد لسنوات قادمة من يمكنه ان يكون "شريكا" للفلسطيني في بناء سلام، بل ما بات واضحا ان التهويد أصبح القضية المركزية لغالبية القوى المرشحة لتشكيل الحكومة القادمة الإسرائيلية.

ورغم مسار الرئيس عباس السياسي، في "الشراكة الأمنية" وغياب المواجهة الفعلية مع دولة الكيان وسلطات احتلالها، ومشاركته العملية في خلق "الانقسام"، السلاح الأمضى لتمرير المشروع التوراتي على حساب المشروع الفلسطيني، فقد بدأت إسرائيل بالترتيب لإزاحته، ولم يعد ذلك سرا، بل جاء في تصريح من مقر "الشرعية الدولية"، عندما طالب ممثل الكيان داني دانون بإزاحة عباس من منصبه.

أن يتجرأ ممثل الكيان بتلك الدعوة من مقر الأمم المتحدة، وقبل لحظات من جلسة الأمن لمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، ليست "وقاحة سياسية" فحسب، بل رسالة غاية في الوضوح، ان القادم سيكون بلا عباس، ليس بصفته "عقبة في طريق تنفيذ مخطط التهويد"، بل لخلق مشهد من الفوضى في الضفة الغربية، تمثل الغطاء العملي لفرض الخطة الأمريكية.

الدعوة الإسرائيلية لإزاحة عباس، ليست تهديدا بقدر ما هي رسالة محددة لما سيكون لاحقا، مع زيادة الحديث إعلاميا عن "صراع حرب الخلافة"، وتشجيعها عمليات الحشد بين "المتنفذين"، بل تقدم التسهيلات لتخزين السلاح، ونشر كثيرا من أوجه الصراع الداخلي بين تلك الشخصيات المتنافرة جدا.

لم يعد هناك من خيارات أمام الرئيس عباس، ومن معه، سوى الاستعداد لمواجهة ما سيكون بعيدا عن "مشهد البلادة السياسية" الذي ساد سنوات طويلة، وأنتج كل ما خدم المشروع الصهيوني، خيارات كلها معلومة ولا يتطلب جديدا منها، فإن لم يكن دفاعا عن الشعب والقضية، فليكن "تحسينا لخاتمة سياسية".

رسالة إسرائيل الإزاحية تتطلب رسالة فلسطينية، وأولا من عباس وتحالفه، أي كانت تكلفتها بالنسبة لهم، لكنها ستكون بلا شك رسالة ثمينة جدا للشعب الفلسطيني، الذي نجح عباس وحماس في "إسقاط الأمل" الذي انتظره طويلا.

الصمت موت

قلها ومث

فالقول ليس ما يقوله السلطان والأمير

وليس تلك الضحكة التي يبيعها المهرج الكبير للمهرج الصغير

فأنت إن نطقت مت

وأنت إن سكت مت

قلها ومت

منذ زمن قالها شاعر الثورة والشعب معين بسيسو... فلا تصمت فصمتك ليس
فخرا بل...!

ملاحظة: غياب غالبية أعضاء مركزية فتح (م7) عن منصة مهرجان دعم
الرئيس عباس في رام الله، رسالة لمن يريد ان يعرف القادم...المجهول بدأت
خيوطه تصبح معلومة!

تنويه خاص: قضية الشابة المغدورة صفاء على يد زوجها في غزة، انعكاس
لتواطئ القانون العام، وزاده الثقافة الاجتماعية الموروثة.. هل تصبح صفاء
ناقوسا لمواجهة الظلامية السائدة!

رسائل سياسية في "رد الجهاد" المقيد بـ "التفاهات المقدسة"!

كتب حسن عصفور/ أضافت دولة الكيان الإسرائيلي جريمة حرب جديدة
لسجلها، الذي فاق دولا كثيرا، بعد عملية التنكيل العنيفة لجثمان الشاب الفلسطيني
محمد الناعم، شرق خانينونس بقطاع غزة، جريمة مع سبق الإصرار والاعتراف
الرسمي من قبل وزير جيش العدو بينت، انه يقف وراء من قام بها، ردا على
انتقادات إعلام عبري لتلك الجريمة مع سبق الإصرار.

جريمة ضد الإنسانية، دون البحث في طبيعة النشاط الذي قام به الشهيد، ضد
قوات الاحتلال المتتمرة على أهل القطاع، وفقا لأنه يمتلك حق المقاومة، وذلك
ردا على ما يروجه البعض المصاب مرضا ارتعاشيا مستديما، بأن الشهيد ليس
مدنيا وكان مسلحا، وكأنهم يبحثون "ذريعة" وتبريرا لعدو عن جريمة حرب لا
يمكن لها ان تمر مروا عابرا.

المشهد، يجب ان يصبح "تميمة" إعلامية لترسيخ الجريمة المنظمة لدولة الكيان، كما جريمة اغتيال الطفل محمد الدرة و حرق عائلة الدوابشة ومئات غيرها، وليت إعلام السلطة الفلسطينية يعد وثيقة خاصة بها، لتعمم على كل سفارات فلسطين لتسليمها كـ "وثيقة رسمية" كاشفة لجريمة حرب جديدة.

كان منطقيا جدا، ان تتداعى "غرفة العمليات العسكرية المشتركة" في قطاع غزة، التي يقولون إنها قائمة، وهي من يقرر الرد العسكري وطبيعته وآلياته على أي عدوان إسرائيلي، خاصة ما أن حدث لم يكن عدوانا تقليديا، بل اضيف له مشهد أصاب الإنسان بهزة خاصة، بعد تحد القوات الغازية مقدس إنساني، ومن المرت القليلة التي طالب عموم أهل القطاع بالرد الفوري، بل والانتقام ليس لروح الشهيد، بل على جريمة الحرب التنكيلية.

وفعلت الجهاد ما سمح لها، برد عسكري "محدود جدا" ومقيد الى ابعد الحدود، ويمكن اعتباره الأقل في ردود سابقة، ولا يقارن بما سبق لها، خاصة بعد استشهاد أبو العطاء، والمسألة تكشف أن الردود العسكرية الفصائلية على الجرائم الإسرائيلية ليست "مستقيمة".

لم يكن مطلوبا "حربا" ردا على التنكيل بجثمان الشهيد الناعم، ولكن ردا يفوق رشقة محسوبة بميزان المال القطري، لأن الحدث يفوق في قيمته اغتيال أي مسؤول كان من كان، لكن الحسابات السياسية تحكمت تماما في أي رد فعل على تلك الجريمة.

أن تختفي كليا "الغرفة المشتركة"، كما سبق لها ذلك بعد اغتيال الشهيد أبو العطاء، فتلك أول رسالة سياسية، بأن حماس ليست طرفا مباشرا في أي عمل عسكري سيكون، وان كل ما لها بيانا بليدا يماثل بيانات سلطة رام الله بعد كل جريمة إسرائيلية، ان حق الشعب بالرد مكفول، موقف وضع "الجهاد" امام مشهد عدم الذهاب بعيدا في الانتقام، وان ما لها ردا لا يمثل "تفجيرا"، وقد كان التزاما بذلك.

الصمت هنا، وعدم المشاركة العسكرية، هو الرد الأهم، بأن "التفاهات" السرية بين حماس ودولة الكيان تفوق كثيرا في "جوهرها"، كل ما يتم تسريبه، وترجمة لما تم اعلان عنه من زيارة رئيس الموساد الى قطر لصياغة "اتفاقية أمنية –

سياسية" جديدة بين حماس ودولة الكيان استباقا لتنفيذ الصفقة الأمريكية، بدأت عمليا.

ترك المسألة وكأنها رد فعل من الجهاد على جريمة التنكيل، هو الشبهة السياسية، التي تستوجب التدقيق فيما تحمل من انعكاس لما سيكون قادما، خاصة وأن قيادات حماس قبل أيام فقط تحدثت بـ "تفاخر" عن أهمية "الغرفة المشتركة" ودورها، بل أن أحد قادتها الأوائل وصفها بأهم حدث عسكري مشترك في تاريخ العمل الفلسطيني، لتسقط بأسرع من اعتقد كلاما.

رسالة حماس السياسية لإسرائيل وأمريكا، أن "التفاهات الأمنية – السياسية"، باتت مقدسة، شرط استمرار المتفق عليه تعزيزا ماليا وسياسيا... ولا عزاء للسادجين أينما كانوا!

ملاحظة: جريمة اغتيال الشاب السعافين في سجون حماس لا يجب أن تمر مروراً عابراً، كم كان قاسيا قول أم الشهيد بأنها لم تتمكن من مكالمته طوال زمن الاختطاف في أقبية حماس، بينما الأسرى في سجون المحتلين لهم حق الكلام مع ذويهم هاتفيا.. فكروا بعمق بها!

تنويه خاص: أمين سر تنفيذية منظمة التحرير يطالب بتطبيق قرارات "الشرعية الفلسطينية" بفك الارتباط مع إسرائيل... هو مين لازم ينفذها، معقول تكون كوريا الشمالية هي المسؤولة عن ذلك... عيب وعيب وعيب يا أنت!

سوريا رأس الحربة ضد الغزوة التركية... فهل ينتهي الفيتو السعودي؟!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور 9 سنوات على القرار الأمريكي بتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول العربية، بتنفيذ قطري خليجي، واكتشاف حقيقة المؤامرة وأبعادها التي كانت تستهدف الجسد العربي لصالح مخطط تقسيمي، أصبح من الضرورة أن تنتهي هذا المسألة.

الفيتو السعودي على عودة مقعد سوريا، لا مبرر لاستمراره، ولا يجب أن تستخدم العلاقة السورية مع إيران "ذريعة" لذلك الموقف غير المبرر ابداء، ولا

يخدم سوى الموقف المعادي، فالعلاقة السورية الإيرانية ليست جديدة، وكانت موجودة قبل عام 2011، سنة القرار الأمريكي، علاقات في مختلف المجالات، وحينها أيضا كانت علاقات العربية السعودية "حميمة"، وقوية، ولم تكن مشروطة بطبيعة علاقة دمشق بطهران.

بلا أي مهادنة، لعبت إيران دورا هاما في الدفاع عن سوريا، الكيان والأرض، في ذروة المؤامرة، ولم يكن من خيار لسوريا بعد ان ادارت الدول الرسمية العربية ظهرها للشقيقة، وتركها ساحة مفتوحة لأكبر هجمة إرهابية قادتها أمريكا وتركيا وقوى الظلام السياسي، وتمويل خليجي.

سوريا وبدعم كامل من إيران وروسيا وجيشها تمكن من صد الهجمة العدوانية أولا، والبدء في تحرير أرضها من الغزاة ثانيا، وألان تقف سوريا صدا مباشرا أمام الغزوة التركية بقيادة رجب أردوغان، بدعم أمريكي مباشر ومساعدة بقايا القوى الإرهابية، ولو نجح أردوغان في تحقيق مكاسب على أرض سوريا لن تكون وحدها الخاسرة، بعد ان بدأ مخططه الاستعماري ينكشف في ليبيا وبعض مناطق أفريقيا، وتحالفه العسكري برعاية أمريكا مع قطر.

سوريا دفعت ثمننا يفوق كل ما يقال ليس لتبقى فقط، بل كانت جدارا واقيا أمام المخطط الأمريكي الذي كان سيغال كل دولة عربية، لا تصبح محمية بالمعنى المطلق، وتفتح الباب للظلامية السياسية لتصبح هي أداة الحكم وليس مساعدة له.

غالبية الدول العربية بدت تعيد صلاتها مع الشقيقة سوريا، بشكل أو بآخر، الى جانب بعض دول لم تقطع صلة الوصل العروبي بها، رغم الضغط الأمريكي، ولذا بات رفع الفيتو السعودي لعودة سوريا الى مكانتها الطبيعية في الجامعة العربية ضرورة لا يجب تأخيرها.

والى حين رفع الفيتو غير المفهوم، وجب إعادة النظر في تعامل إعلام خليجي وخاصة السعودي مع الغزوة التركية – الأمريكية والإرهابية ضد سوريا، بعد ان انكشفت طبيعتها بشكل كامل، فلا يجوز التعامل مع المسألة بلغة الماضي، والحديث عن المواجهة بلغة تبدو أنها أقرب الى تأييد قوى الغزو والإرهاب، في وقت تدعي رفضها للمخطط الأردوغاني في أكثر من بلد ومنطقة، فيما يبدو

الإعلام الخليجي وخاصة السعودي في تناول المشهد السوري بلغة انحياز سلبي جدا.

ليس مطلوباً أن تكون العلاقات السعودية السورية كما كانت ما قبل تنفيذ المخطط الأميركي، ولكن لا يجوز ابدا استمرار حالة "العداء السري"، ورفع الفيتو ضد حق سوريا العربي، وذلك لأن يكون منة سعودية، بل هو لمصلحتها ومصلحة المشهد العربي، وتحديدًا بعد ان اتضح كاملاً التحالف الأمريكي التركي ضد سوريا وليبيا وأي منطقة يمكنها الخلاص من قوى الشر السياسي.

عودة سوريا لمكانتها التي سرقت منها في الجامعة، حق سياسي مطلق يجب أن يتم بلا تأخير أو تبرير غير عربي، وهو ما نرى أن الشقيقة الكبرى مصر ودول عربية أدركت خطيئة ذلك القرار، القيام بالعمل على تصويب ما كان يوماً موقفاً بقرار غير عربي.

ملاحظة: اعلان بدء عمل لجنة الخرائط الأمريكية – الإسرائيلية لتنفيذ ضم المستوطنات والأغوار جرس إنذار مبكر لمن يحمل جينا فلسطينيا أن المؤامرة تشق الطريق، فهل تدق ساعة العمل لكسر صندوق البلادة السياسية أم تستمر لغة الشرح والوعيد...!

تنويه خاص: هل يمر تصريح الإرهابي بينيت وزير حرب الكيان، بأنه اغتال 30 فلسطينيا خلال كم اسبوع مرورا عابرا... تخيلوا ان عباس افتخر بأن قواته قتلت 30 مستوطنا أو جنيدا من جيش الاحتلال... فقط للمقارنة ماذا سيكون رد العالم!

عاطفة المرزوق السياسية تغطي غياب الفعالية السياسية!

كتب حسن عصفور/ بلا جدال، تمكن رئيس مجلس النواب الكويتي مرزوق الغانم، ان يحتل مساحة المشهد الإعلامي، أكثر كثيرا من قرارات الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في عمان يوم 8 فبراير 2020، بعد قيامه برمي

خطة ترامب في نهاية كلمته، الى سلة القمامة، وهي مكانها الطبيعي، الذي يجب أن تكون.

تفاعل الكثيرون مع "حركة الغانم"، بشكل عاطفي جدا لدرجة اعتبارها، ردا حاسا على الخطة الأمريكية، يكشف عمق "الكبت السياسي" لدى المواطن الفلسطيني أولا، والعربي عامة، بحيث أصبحت "حركة عاطفية" وكأنها سلاح رادع لأحد أخطر مخططات تصفية القضية الفلسطينية، فتمكنت تلك الحالة الانفعالية، ان تجمد التفكير الحقيقي بما يجب ان يكون واقعا وليس انفعالا.

دون المساس بقيمة التفاعل الإنساني مع تلك الحركة، وشخصيا وصفت يوما خريطة الطريق الأمريكية عام 2002، التي قدمت للقيادة الفلسطينية والخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، كحل سياسي في ظل حرب التدمير الإسرائيلية الأمريكية على السلطة الوطنية وحصار لا سابق له لرئيسها، بأن مكانها القمامة من شاشة تلفزيون فلسطين، حادثة أغضبت الخالد دون ان يتبع غضبه بإجراء، وأفرحت البعض الفلسطيني.

لكن، الحقيقة التي يجب الوقوف أمامها، بعد يوم من انتهاء تلك الحركة "المرزوقية"، وقرارات الاتحاد البرلماني العربي، الذي شهد حضورا نادرا لرؤساء البرلمانات العربية، أن الكلمات خلال المؤتمر ذات النبرة الخطابية جدا، شهدت انحناء لرئيس البرلمان التونسي ورئيس حركة "النهضة" الإسلامية بتأييد مبادرة السلام العربية، لكن كل ما قيل وصدر من قرارات لم يتحدث عن خطوة إلزامية واحدة ضد الولايات المتحدة.

لو حقا، انها كانت صادقة فيما قالت، كان يجب، وهي مجالس نواب سلطتها عالية على قرارات حكوماتها، بأن تطالب بتعليق العلاقات مع أمريكا لمدة معنية، وليس الى ما لا نهاية، كرسالة غضب سياسي، او تطالب حكوماتها بوقف الاتصالات السياسية مع أمريكا، وأيضا لفترة محددة، والبحث في كيفية إعادة الحياة لمفهوم المقاطعة وخاصة الاقتصادية، وأيضا بشكل مدروس، أو أي من قرارات يمكن ان تدفع المواطن الأمريكي أولا، والعربي ثانيا، ان هناك فعل عربي وليس خطابا عربيا، وهو مشكور على ما كان رفضا وعاليا جدا لصفحة ترامب.

الانفعالية السياسية ضرورية جدا للتعبئة والحشد، لكنها تفقد كل قيمتها بعد أيام لا أكثر، ما لم تقترن بخطوة عملية واحدة، فأطنان من العبارات العنيفة تنتهي مع غياب قوة دفع لها... ذلك ليس اكتشافا معاصرا، بل هي زبدة تجارب التاريخ، ولعل القوى الاستعمارية في بلادنا أدركت مخزون العاطفة السياسية عند شعوبنا، فعملت على تغذيتها مقابل حصار كل خطوة عملية.

الكلام ضرورة للتعبئة من قوى خارج السلطة، لكنه يصبح كلاما مخادعا من قوى حاكمة، فمن يلقي بخطة ترامب الى القمامة، عليه ان يقرر بإلقاء أدواتها او حصارها على اقل تقدير، وهذا ما يجب التدقيق به جيدا، هل هناك قرار عملي حقيقي واحد من "برلمانات الأمة" ضد الولايات المتحدة، هل هناك قرارا واحدا يحاسب أمريكا على خطتها السياسية... لن نجد خطوة عملية واحدة مقابل قرارات ترن بعبارتها دويا ناريا...

التفكير الواقعي في بلاد العاطفة السياسية ليس شعبيا، لكنه دون غيره هو السلاح الذي يمكن له ان يكون!

ملاحظة: حرب التبادل الاقتصادي بين دولة الكيان والسلطة الفلسطينية خطوة قد تحدث تغييرا جوهريا في المشهد القائم... صحيح ماذا قررت البرلمانات العربية لدعم هذه المعركة!

تنويه خاص: يبدو أن "حزب الغنوشي" التونسي هو القناة الخلفية للتواصل "غير العلني" مع أمريكا... تلك الاتصالات أنجبت ثمرة "مشبوهة" بمعاينة سفير تونس لعشقه الفلسطيني... الإسلامويون لا ينسون فضل أمريكا عليهم ابدا!

غياب خلية أزمة مواجهة صفقة ترامب... لماذا؟!

كتب حسن عصفور/ تجاوبت الدول العربية سريعا مع الطلب الفلسطيني لعقد لقاء طارئ يبحث الصفقة الأمريكية، كما عقد مجلس الأمن أيضا جلسة خاصة لها، ما يكشف أهمية المسألة وخطورتها السياسية، ولكن ذلك لم ينعكس عمليا في أي رؤية محددة، يمكن ان تتحول سلاحا لعرقلة الخطة الأخطر على القضية الفلسطينية منذ العام 1948، كونها كسرت كل المحرمات السياسية، بعد اغتصاب الأرض واحتلالها الى عملية تهويدها، وإلغاء هويتها الوطنية وطابعها التاريخي.

في واقع الأمر، لم تتقدم فلسطين، بشخص الرئيس بأي خطة مواجهة محددة للخطة الأمريكية، لا في لقاء القاهرة ولا لقاء مجلس الأمن، الذي شهد "طعنة خلفية" للموقف الوطني بعد سحب تونس مشروع قرار رافض لها، متذرا بأسباب سانحة لا أكثر، وفي واقعه كان استجابة لطلب امريكي مباشر عبر حزب "النهضة" الإسلاموي في تونس ورئيسه راشد الغنوشي.

في المعارك الكبرى، كما هذه المعركة، كان يجب على الفلسطيني أن يتقدم برؤية شاملة لآليات المواجهة وكيفية التعامل معها، انطلاقا من تغيير أسس العمل الذي ساد طويلا، والخروج كليا من مرحلة "الالتباس السياسي"، لا دولة ولا سلطة، احتلال ولا احتلال، عدو ام صديق، مرحلة أربكت سبل المواجهة، وخدمت دولة الكيان في عملية "اختراق سياسي تاريخي" لم يكن متوقعا.

انتهت رحلة اللقاءات الغاضبة، الخالية من "الدمس السياسي"، ومعها غابت الجدية الرسمية الفلسطينية لرسم خطة مواجهة عملية، وانتقلت من "خطاب الغضب" التي القاها الرئيس محمود عباس في اللقاءين العربي والأممي، الى "رسائل الطبري لتفسير وشرح" الخطة الأمريكية، رغم انها لا تحتاج ابدأ فهي من الواضح بأفضل من كل شرح مضاف، وخريطتها ناطقة جدا، توزيعها كما حدث كاف لقول كل ما يجب.

السؤال الأهم، ودون فتح الملامة عن ضعف الموقف الرسمي في اللقاءين العربي والدولي، لماذا لم يتم تشكيل "خلية أزمة سياسية" لرسم آليات التعامل والتفاعل مع متطلبات المواجهة الشاملة، والانتقال من رحلة التفسير الى رحلة التحضير،

وتقديم البدائل السياسية كي لا يتهرب البعض الفلسطيني والعربي من مسؤولية المواجهة، تحت عباءة ضبابية الموقف الرسمي الفلسطيني.

غياب "خلية الأزمة"، واختصارها بشخص يقوم بعملية الترجمة والتوزيع هي رسالة بأن "الرسمية الفلسطينية"، لا تسعى لعملية مواجهة فعلية، وأنها تبحث سبل غير صدامية مع طرفي الخطة الأمريكية، حكومة الكيان الإسرائيلي، وإدارة ترامب، خاصة بعد ان تم الإعلان عن تشكيل لجنة مشتركة لبحث "لجنة التهويد" المعروفة إعلاميا باسم لجنة الضم والخرائط.

الحديث عن تشكيل "لجنة أزمة سياسية" ليس اتهاماً للرئيس وممثله في الشرح والترجمة، بل وسيلة لتغيير شامل في أسلوب العمل الذي ساد ولم ينتج مفيدا، بل أنتج "ضررا سياسيا" مباشرا، خاصة وان غالبية القوى الفلسطينية، بل شخصيات مركزية في حركة فتح، لها من الرؤية والخبرة ليست جزءا من "آلية العمل"، وبعيدا عن الأسماء وكلها معلومة، فالأهم هو ضرورة تشكيل خلية العمل، خاصة وأن الرئيس عباس ليس حاضرا بلياقتته السياسية الكاملة، بل ومنذ الخطابين في القاهرة ونيويورك، لم يقدّم بعمل جماعي.

تشكيل "خلية إدارة الأزمة السياسية" هي جزء من خطة المواجهة، وتغييبها رسالة أن لا جدية في رفض الصفقة الأمريكية، ولن يحدث أكثر مما حدث، كلاما وشرحا وتفسيرا... وتلك هي الموافقة العملية، بل والشرعية، على خطة تهويد المشروع الفلسطيني بمسمى "خطة ترامب"...

الوقت لا زال ممكنا لفعل ذلك، لو ان عدم تشكيلها سهوا سياسيا، والتجاهل سيكون موقفا سياسيا يستحق المواجهة الوطنية.

ملاحظة: وفاة الطفل صلاح زكارنة برصاص قوات امن السلطة في قباطية بجنين، يفترض فورا اعتباره شهيدا واتصال الرئيس عباس بأهله، وقيام اركان سلطته بزيارة ذويه ومحاسبة المسؤول عن اغتيال حياة فتى بلا ذنب سوى ارتعاش ورعب!

تنويه خاص: " هاشتاغ "#بسكم_تطبيع"، أطلقتها مجموعة من شباب قطري ضد استقبال حكومتهم لوفد طبي إسرائيلي... لحظة غضب هي الأولى العلنية رفضا

لتلك الممارسات... غضب نتمناه لكل شباب دول الخليج والعرب... هل تنتشط
القوى الفلسطينية لتعزيز ذلك ام تراه ضررا عليها!

كسوف سياسي إسرائيلي بعد قرار "القائمة السوداء"!

كتب حسن عصفور/ يوم 12 فبراير 2020، سجلت دولة فلسطين نصرا سياسيا
هاما، بل ربما يصبح تاريخيا لو احسنت "الرسمية الفلسطينية" التعامل معه،
واستكمال الخطوات التي تحيله الى فعل يطارده كل من ورد اسمه في "القائمة
السوداء" من الـ 112 شركة ومؤسسة.

قرار أعاد لفلسطين بعضا من "روحها" بعد يوم من هزيمة طالتها، في مجلس
الأمن وسحب قرار كان له ان يثير "زوبعة سياسية" مضافة فوق رأس الولايات
المتحدة وصفقتها التصفوية، رغم ان غالبية دول العالم ترى انها خطة لا تستقيم
مع العدالة والقانون الدولي.

قرار مجلس حقوق الانسان، حول قائمة الشركات الكبرى العاملة في
المستوطنات، انتصار حقيقي وعملي للقضية الفلسطينية، لا يجب أن يمر مروراً
احتفالياً، أو ينتهي به المطاف كما غيره من قرارات كان لها أن تحيط دولة الكيان
الإسرائيلي الى بلد مطارد من العدالة، كما حدث يوما مع تقرير غولدستون
الأشهر، في فضح إسرائيل دولة ومسؤولين كمجرمي حرب.

القرار الأخير، يختلف عن غيره من قرار الأمم المتحدة، وعلينا بداية مراقبة رد
الفعل الأولي لقادة الكيان، والهستيريا التي اصابتهم، بحيث باتوا "يهذون" كلما
كشف أنهم بلا حصانة لو أحسن استخدام أسلحة فلسطين المتاحة، دون تكلفة
فعلية، ولكن بجهد وإصرار وموقف لاستكمال ما جاء في التقرير.

يجب بداية، ان تقوم الحكومة الفلسطينية في رام الله بوضع آلية لمتابعة فضح تلك
الشركات الواردة في التقرير، وتحويل تصريح رئيسها محمد أشتية بملاحقتها لتنفيذ
مقاطعة حقيقية على كل من بتلك القائمة، كخطوة أولى لذلك، وتنسيق جاد مع

الجامعة العربية لتفعيل المقاطعة، رغم الإدراك المسبق انه هناك بعض الثغرات في الجسد العربي، لكن ذلك لا يجب ان يربك قوة الاندفاع الفلسطينية نحو تنفيذ حركة مطاردة الشركات الـ 112.

وعلى إعلام السلطة الرسمي القيام بحملة بكل اللغات لفضح تلك الشركات، ونشر الأسماء في كل مناسبة، وعمل بوسترات خاصة بكل شركة منها، مكتوب عليها "مطلوب للعدالة"، باعتبارها شركات شريكة في جرائم حرب ضد شعب فلسطين وقضيته الوطنية، وسرقة أراضيه.

القرار يجب ان يكون مؤشرا جوهريا على كيف يمكن ان تصبح المعركة السياسية القادمة، واستبدال عنوانيتها، من مواجهة الخطة التصفوية بالبيان الى مواجهتها بالعمل على تفعيل قرار الشرعية الدولية، وليس وصفها او شرحها، كما يصر بعض من هم في موقع "المسؤولية الرسمية" بحق او بدونه، فالعالم لم يعد يحتاج "شرحا مدرسيا" بل يحتاج "عصا سياسية" فلسطينية لمن ارتكب جريمة سياسية.

الهزة الأولى داخل الكيان بعد نشر القرار الأممي، إشارة هامة جدا، لقيمة القرارات الخاصة بفلسطين، لو أحسن تفعيلها بما يعيد للصراع جوهره الحقيقي بين دولة احتلال وشعب يقاوم الاحتلال، خاصة بعدما تأكد بالمطلق استحالة بناء سلام مع الجيل الحالي من حكام دولة الكيان، بعد ان طبعوا المشهد السياسي بغلاف ديني، مستند الى روايات لا يمكنها أن تساهم في الوصول الى سلام.

مسألة تغليف الواقع القائم بغلاف ديني يجب ان تكون أحد أدوات الاستخدام في ملاحقة دولة الكيان، لأن ذلك طريق لا نهاية له، بل ويفتح باب صراع جديد مستند الى "روايات دينية متناقضة"، ما يشجع ولادة قوى "إرهابية" من طرفي المعادلة الدينية.

والمستوطنات ليس عملا استعماريا فحسب، بل هي جزء من "ايدولوجية دينية إرهابية"، ما يتطلب من مسؤولي الرسمية الفلسطينية وضعه ضمن حسابهم في المعركة المقبلة.

قرار مجلس حقوق الانسان، نافذة "أمل سياسي"، يجب ألا ينتهي مفعوله بعد أيام ويصبح قرار من قرارات كان لها أن تحيل الكيان الى دولة خارج القانون، لو أحسن العمل بروح وطنية فلسطينية.

قبل فوات الأوان، تفاعلوا بصواب مع قرار تاريخي يعيد تصويب المسار لو بدأ العمل به، فخطوة عملية خير من "أطنان كلام" بلا قيمة، فكفاكم ارتعاش سياسي... لا زال كثيرا للعمل لو اريد مطاردة الكيان عبر "هبة قانونية - سياسية" بقاطرة الشرعية الدولية...

مجددا نعيد التذكير، ان الرئيس محمود عباس جلس في مجلس الأمن خلف يافطة مكتوب عليها "دولة فلسطين" وليس السلطة الفلسطينية... هل تدركون الفارق بينهما... بعضا من الصحوة فلا غيرها طريقا للمواجهة!

ملاحظة: من العجب السياسي، ان تتجاهل غالبية القوى الفلسطينية المعارضة للرسمية قرار القائمة السوداء التاريخي، وكأنها مصابة بحزن يفوق حزن الكيان... معقول الغباء السياسي...!

تنويه خاص: كلما تقرأ عبارة لو قامت إسرائيل بعمل ما سنرد ردا مزلزلا، فأبشروا بطول مربع يا بني صهيون!

"كورونا ترامب" وغباء الصهر كوشنر!

كتب حسن عصفور/ في ختام "ورشة البحرين" يونيو (حزيران) 2019، اتهم غاريد كوشنر صهر الرئيس الأمريكي - تلك ميزته الرئيسية التي صنعت منه اسما في الإعلام - "القيادة الفلسطينية" بالفشل وعدم العمل لصالح شعبها، بعد ان رفضت حضور تلك الورشة، التي أراد بها استعراض مهارته كبائع عقارات.

وفي 28 يناير 2020، بعد أن أعلن ترامب خطته بالشراكة مع نتنياهو المتهم بالفساد العام من قضاء دولته، عاد "الصهر" فوصف "القيادة الفلسطينية" بأنها حمقاء، وأيضا لرفضهم الخطة الأمريكية، المستنسخة كاملا مع تعديلات طفيفة من خطة أريك شارون قدمها للرئيس محمود عباس صيف 1995 قبل ان يصبح

رئيسا، وليت الرئيس عباس ينشرها كي يعلم الجميع ان هذا الفتى الأمريكي ليس سوى ناسخ للأفكار، وليس مبدعا لها.

ربما أصاب "الصهر" نسبيا في وصف الحماسة لقيادة راهنت سنوات طويلة على إدارة ترامب، بل ان الرئيس عباس تحدث غزلا فيها خلال أول زيارة له لمقابلة الرئيس الجديد، وقبلها عندما رضخ لطلب مستشارة الأمن القومي في عهد أوباما راييس، لعدم مناقشة مقترح أولمرت للحل، بعيدا عن كونه لم يكن الأفضل، لكنه قطعاً أفضل كثيرا مما تقدمت به هذه الإدارة المصابة بكل أنواع الحقد والكراهية الصهيونية ضد الفلسطيني هوية، أرضا وكيانا.

كوشنر، يعتقد أن الخطة الأمريكية، تحمل تقدما كبيرا في طريق تحقيق السلام في الشرق الأوسط، وانها اول خطة عملية لتحقيق ذلك، وليس كمن سبقهم، لكنه يجهل تماما تاريخ المشهد السياسي، بل واضح تماما انه لم يقرأ ورقة واحدة من مجمل المشاريع الأمريكية سابقا، وآخرها "محددات كلينتون" التي تقدم بها خلال قمة كمب ديفيد 2000 دولة فلسطينية على ما نسبته 95 من الضفة وقطاع غزة والقدس الشرقية، دون سيادة فلسطينية على 16 متر فقط في منطقة البراق، ورفضت تماما، لأن السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية لا يجب ان ينتقص منها سم واحد.

ودون الذهاب لما لم يتم توقيعه من اتفاقات، فنعيد لذاكرة الصهر، ان منظمة التحرير وإسرائيل وقعتا اتفاق اعلان المبادئ المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو" سبتمبر 1993 في البيت الأبيض برعاية أمريكية مثلها الرئيس كلينتون، وحضور دولي تاريخي، حدد بشكل دقيق جدا هوية الضفة الغربية وقطاع غزة، بانها فلسطينية الهوية والولاية، ووضع جدولا زمنيا واضحا بإعادة انتشار القوات الإسرائيلية خلال 18 شهرا من تاريخ تنفيذ المرحلة الأولى.

اتفاق لم ترض عنه "الفرقة الصهيونية" داخل الإدارة الأمريكية بقيادة دينس روس، ولذا لم تشارك بأي مندوب عنها في المفاوضات التالية لتنفيذ الاتفاق، بل لم ترسل مندوبا للمتابعة، وقاطعتها الى أن تم اغتيال رابين من قبل "حلفاء كوشنر الحاليين" اليمين اليهودي بقيادة نتنياهو، فعاد روس بعد يونيو 1996، لأول بعد ان ضمن تماما اغتيال اتفاق أوسلو.

ولأن الجهل سيد المشهد في إدارة الغباء العام بالبيت الأبيض، لم يعلم الصهر ان عام 1998 وفي واي ريفر الأمريكي، تم التوافق على تنفيذ إعادة الانتشار بحضور كلينتون ونتنياهو، لكن الأخير "شريك الصهر"، تراجع كلياً عندما وصل مطار اللد، فتم اسقاطه بقوة الدفع الأمريكية، وليته يسأل مارتن أنديك الصهيوني جداً، عن تلك المرحلة، عله يستفيد بمعلومة عن بلده، وليس غيرها.

الصهر كوشنر، لا يعلم ان العالم بغالبيته منح دولة فلسطين عضوية مراقب في الأمم المتحدة 2012، رقمها 194، والمفارقة التاريخية انه رقم قرار الأمم المتحدة الخاص باللجئين الفلسطينيين، الذين تجاهلهم ترامب في خطته المستنسخة من خطة شارون 1995، عدا عدد من القرارات في مجلس الأمن وخاصة قرار المستوطنات والقدس، التي لم ترفضها أمريكا.

هل يمكن اعتبار غالبية دول العالم التي صوتت لصالح فلسطين الدولة، أيضاً حمقى وأغبياء، وليت الصهر يتحدى فلسطين ويطلب تأييداً لخطته المنسوخة، في الجمعية العامة للأمم المتحدة وسنرى، تصويتنا من هو الأحق والغبي حقاً، وليت كوشنر يعلن من هي الدول التي أيدت خطته "الفيروسية"، عدا إسرائيل وبريطانيا، حتى من حضر من دول عربية حفلة الإهانة لم تجرؤ تأييد خطتهم!

دون إعادة أن هذه القيادة التي اتهمها بالحماقية، هي من استجابت لترجي وتهديد أمريكا لوقف العمل بأحد اهم التقارير الدولية (غولدستون) حول قيام دولة الكيان بارتكاب جرائم حرب في حرب 2008 على غزة، كان له ان يرسل قادة الكيان الى جهنم السياسي.

الفتى كوشنر، كان له ان يعيد دراسة جيداً ما قدمته أمريكا أولاً، قبل ان ينتقل من مكتب العقارات الذي عمل به الى البيت الأبيض، متوهماً انه بات عالماً بالسياسية الدولية، وكذلك يطلب نص الاتفاق الوحيد الموقع بلبين منظمة التحرير بصفتها ممثلاً عن الشعب الفلسطيني مع دولة الكيان، ومراجعة مسار قمتي واي ريفر 1998 وقمة كمب ديفيد 2000، بل ومضافاً لها "خارطة طريق ميتشيل"، ربما يعلم تماماً كم أنه كان غيبياً وجهولاً.

ربما بعد المراجعة، سيدرك تماماً ان ما تقدم به حماه ترامب ليس سوى فيروس مدمر للاستقرار في المنطقة، كما هو فيروس "كورونا" للجسد الإنساني، سيراكم

كمية من العداء والكراهية لأمریکا اضعافا لما هو مخزون في الوعي العام لشعوب المنطقة وكثيرا من حولها.

الغباء المكثف سمة لإدارة تعتقد أن الأوطان عقارات تعرض للبيع...قد تتأخر حركة الرد عليها الى حين حضور قيادة تعلم كيف تدافع عن حق شعبها أرضا وكيانا وهوية...والزمن ليس دائما مع الأغبياء مستر كوشنر!

ملاحظة: كل خطابات "الرسمية الفلسطينية" لن يكون لها قيمة دون خطوة عملية واحدة تمنحها مصداقية، سحب الاعتراف المتبادل وإعلان تطبيق قرار دولة فلسطين...دونها يستحقون وصف كوشنر!

تنويه خاص: ما لم تتبرأ حركة حماس مما كتبه حاقد كريبه بمسمى خالد الخالدي عن قدوم وفد فتح من رام الله الى غزة، تكون كاذبة جملة وتفصيلا في رغبتها بإنهاء الانقسام، وعلى فتح أن تحضر دون لقاء حماس.

مركزان للقرار الفلسطيني بوابة تمرير "خطة ترامب"!

كتب حسن عصفور/ تزداد وتيرة الحديث عن "القرار الفلسطيني" في لحظات الأزمة السياسية، وعدم القدرة على التأثير عليه بصفته "قرارا مستقلا"، ولن يكون لغير المصلحة العامة.

في الآونة الأخيرة، وبعد عرض الصفقة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، ارتفعت نبرة الصوت المنطلق من تلك "البديهية"، عن القرار الوطني المستقل، وباتت جملة تتكرر كثيرا في غالبية التصريحات الرسمية وغير الرسمية، بما فيها فصائل بالأساس لا قرار وطني مستقل لها، كونها جزء من منظومة غير فلسطينية، وقرارها لم يكن مستقل يوما.

ولنترك، حقيقة "الاستقلالية" في اتخاذ القرار في زمن ما بعد المؤسس الخالد ياسر عرفات، ووضع خط فاصل لزمه وما تلاه، ضرورة أساسية للتحديد والتوضيح، ولكن، هل هناك من حيث المبدأ "قرار فلسطيني" يمكن الاعتداد به، واعتباره مجسدا للمطلوب ردا على ما يدور من تأمر عام، او رسم خريطة

تصدي لها، ورسم مسار المشروع البديل، ومن هي جهة القرار لو كان هناك فعلا!

منذ إعلان الانقسام بعد الانقلاب الحمساوي في يونيو 2007، لم يعد بالإمكان الحديث عن "قرار وطني موحد"، سواء مستقلا ام غير مستقل، حيث بات وجود مركزان يتم التعامل معهما، سواء قبل هذا الطرف أم لم يقبل، خاصة وأن "شرعية المنظمة" وبقايا السلطة في رام الله، لم تدير معركتها السياسية بشكل قانوني – شرعي مع الانقلابيين، وتعاملت مع الانشقاقية الغزية لحماس، وكأنها خبر وحدث، ولذا فغالبية الدول لم تغلق باب التواصل معها، بل أن هناك مكاتب رسمية واتصالات مع غالبية الرسميات العربية ودول أجنبية، حتى ان الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لم تغلق يوما باب التواصل معها بصفتها "حكومة وحكما" لبعض أرض فلسطين.

ودون فتح مراجعة السنوات الانقلابية، فيكفي الإشارة لما بعد 28 يناير 2020، تاريخ إعلان ترامب لخطة التنفيذية بحضور رئيس حكومة دولة الكيان الإسرائيلي نتنياهو، والتي كان يفترض ان تمثل "ثورة غاضبة" ليس في الرد الشعبي، بل في آلية التعامل الرسمي الفلسطيني، وإعادة كل الحسابات بعيدا عن "معادلة الربح والخسارة الحزبية"، وفتح باب جديد للعلاقات الوطنية.

واقعيا، يمكن التأكيد، غياب كلي لمركز قرار وطني موحد، أو جزئي، واستمرت آلية العمل كما كانت ما قبل تاريخ إعلان الصفقة الأمريكية رسميا، وكأن ما كان ليس كارثة سياسية تستحق تغييرا شموليا في التعامل معها، بل ربما زاد الأمر رداءة في السلوك، وتعمقا في الانقسامية، بما يفتح الباب أن الصفقة بدأت تمر عبر البوابة الفلسطينية قبل غيرها.

منذ "اللقاء المسرحي" في مقر الرئيس محمود عباس (المقاطعة)، والذي كان مشهدا لا يليق بشعب فلسطين، فلم يحدد أي لقاء وطني آخر، حتى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير المفترض انها خلية القيادة اليومية للعمل رسم سياسيات وتنفيذها، لم يعد لها أي أثر كإطار رسمي، وتحولت الى حركة "أفراد" استبدلوا العمل العام، ببيانات تقول إنهم لا زالوا يمارسون العمل، وانهم حاضرون فرديا...

فيما تعزز حركة حماس من حركتها السياسية وتواصلها كحكومة "مستقلة"، ويمارس رئيسها إسماعيل هنية عمله كـ "رئيس مناوب" للشعب الفلسطيني عبر حركة علاقات واتصالات مع رؤساء وملوك وأمراء وقادة بلا أي تحفظ، بل ان الأبواب الرسمية تفتح له بصفته ممثلاً مناوباً.

المشهد العام، مركزان للقرار، أحدهما شبه معطل ولا يعمل سوى بقرار الفرد الواحد الأحد، بعد أن كتب نهاية للإطار القيادي الأول، ومركز حيوي ناشط لخدمة حكمه وما سيكون من سياسة ليست جزءاً من "السياسة الوطنية العامة" بل حزبية خالصة، وكلاهما يتم التعامل معهما دون "احراج" للآخر.

وجود مركزان للقرار الفلسطيني، ليس سوى قاطرة رسمية لتنفيذ الصفقة الأمريكية، أي كانت الأقوال غير ذلك، فالنوايا لم تكن يوماً في التاريخ جزءاً من حركة التغيير.

ملاحظة: بدأت الحركة الاستيطانية بوضع علامات كتب عليها تنبيها لليهود أي كانوا إسرائيليين أو غيرهم، تقول: قف انت تدخل منطقة الدولة الفلسطينية ضمن "صفقة ترامب"... ولا زال المعجعين يهددون!

تنويه خاص: تصريح رئيس حماس إسماعيل هنية أنه سيعود يوماً الى قطاع غزة، رسالة بان الإقامة خارجها سيطول... تبرير الغياب "مثير جداً"، زيارة "أقاليم الحركة"... علماً بأنه يقيم في قطر أسابيع طويلة... السب غير هيك يا مستر إسماعيل!

معادلة الضفة الجديدة... "الضم مقابل الكلام"

كتب حسن عصفور/ من تابع تصريحات الرئيس محمود عباس ومختلف فصائل العمل السياسي، موالة ومعارضة، بعد الإعلان الأمريكي لخطة ترامب، وبحضور رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو يوم 28 يناير 2020، وحتى 11 فبراير، لأعتقد أن حركة "الغضب الشعبي" ستكون هي السلاح العملي رداً على تلك الخطة الأخطر لتصفية القضية الفلسطينية، بل ربما

تفوق في خطورتها "وعد بلفور" بكونها بدأت المساس بجوهر هوية الأرض سكانا وقضية، مع تغيير الفهم التاريخي وفقا للبعد التوراتي.

قادت حركة فتح (م 7) وبعض من تحالف "الموالاتة" خروجاً شعبياً بعضه تأييداً لموقف الرئيس عباس أكثر منه رفضاً للخطة ذاتها، وكان الاعتقاد تعاضم الفعل الكفاحي، بعد تصريحات الرئيس عباس خلال "اللقاء التلفزيوني العام" في مقره بالمقاطعة ثم مؤتمر الخارجية العرب الطارئ وحتى خطاب مجلس الأمن، ما يقود الى اشتعال الحركة الجماهيرية، تمهيدا لاحتضان القرارات التي تحدث عنها الرئيس عباس، بفك الارتباط مع سلطة الاحتلال، ووقف اشكال العلاقة معها، أمنياً وسياسياً، بل واقتصادياً.

وفجأة، وبعد خطاب مجلس الأمن، توقفت حركة الغضب الشعبي، وكأن شيئاً لم يكن من حراك شارك به "آلاف" من الفلسطينيين، في تعاكس مع المسار الإسرائيلي – الأمريكي لعملية تنفيذ خطة ترامب، وشكل فريق عمل مشترك لدراسة "خرائط الضم والتهويد" للأرض الفلسطينية، بحيث يتم التناسق لفرض وقائع جديدة دون ان تبدو دولة الكيان متخالفة مع المخطط الأمريكي، ولم يقتصر الفعل المشترك على دراسة وبحث الخرائط، بل ذهب الى إعلان أوسع عملية استيطانية في القدس، ومصادرة مطار قلنديا بما يرمز من مكانة تاريخية لفلسطين ما قبل الاغتصاب والاحتلال.

الحقيقة، ان قرار الوقف الفتاوي والرسمي لحراك الغضب الشعبي، اشارت له وسائل الإعلام العبرية، دقائق بعد خطاب الرئيس عباس في مجلس الأمن، بل اضافت تسريباً عن مصادر أمنية إسرائيلية، أن تل أبيب وواشنطن أبلغت ذلك رسمياً بضرورة انتهاء هذه المظاهرات، وفي حال استمرت وخاصة من فتح، فأنها سترد بطريقتها، وبدأت فعلياً بتسريب بعض الأنباء "المحظورة جداً" حول ملف الفساد العام، وكانت الاستجابة سريعاً بفك الارتباط بالتظاهر العام.

واستبدلت الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح (م7) الغضب الشعبي في الضفة والقدس، بكمية من تصريحات بلا معنى والأهم بلا مصداقية، دون ان تتذكر انها تقول ما لم يعد لازماً قوله، ومع كل تصريح جديد من سلطة رام الله وأدواتها،

تقوم دولة الكيان برد مباشر عبر خطوة ضم جديدة، وكأننا أمام معادلة "ضم وتهويد مقابل كلام الكلام".

يوم 24 فبراير بدأ الفريق الأمريكي – الإسرائيلي بالسير عمليا لتحديد الأماكن "الجغرافية" للوجود السكاني الفلسطيني داخل دولة التهويد وفقا لخطة ترامب، أو ما يمكن تسميته لاحقا "محميات فلسطينية" داخل "دولة اليهود" الجديدة، مقابل تصريح رسمي فلسطيني يعلن ان ذلك الأمر لن يغير الواقع والتاريخ، في تأكيد لـ "أقول قولي هذا وأستغفر لي ولكم من الغضب الإسرائيلي!"

الانتكاسة الشعبية بقرار رسمي فلسطيني تمثل قوة دفع مضافة لتنفيذ الخطة الأمريكية، ورسالة تأكيد أن أي رفض لها لن يتجاوز "الحدود المتفق عليها"، في سياق الرفض الكلامي الصارخ جدا.

المفارقة التي تستحق التفكير، هل صمت الفصائل أي كان تموضعها استجابة للقرار الرسمي لسلطة فقدت هيبتها، ام تناغما مع طلب غير فلسطيني حماية لمكاسب قادمة...مسألة تحتاج وقفة خاصة!

كأننا امام مشهد مسار من معادلة ريغان 1982، "الأرض مقابل السلام" الى معادلة ترامب "الضم مقابل الكلام"!

ملاحظة: انتهت "حفلة الرد المحسوب" من الجهاد على جريمة الاغتيال والتنكيل...مارست حماس دورها بميزان من "مال قطري" وميزات إسرائيلية...ولكن ماذا بعد...هل بدأ رصف طريق الكيانية المستقلة رسميا...سنرى!

تنويه خاص: مجلس الأمن يطالب طرفي الصراع بإبقاء "حل الدولتين" ممكنا... طيب هو مين اللي دمر أصل الرواية...الحكي عن طرفين تضليل لا أكثر، لذلك وافقت أمريكا على هيك حكي!

معجزة سياسية فلسطينية... الخطان المتوازيان يلتقيان!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان النظرية الهندسية التي سادات قرونا، بأن "الخطان المتوازيان لا يلتقيان"، تم كسرها بنجاح خارج القوانين الطبيعية، ولن تعود نظرية سائدة، بعد المعجزة السياسية الفلسطينية التي اكدت، انهما سيلتقيان بارداه "الرسمية الفلسطينية".

التذكير بحرب المواجهة الكبرى عام 2000 – 2004 التي قامت بها دولة الكيان الإسرائيلي لتدمير مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قمة كمب ديفيد، شارك بها براك وشارون، أي وجهي الحياة السياسية الإسرائيلية الحاكمة، كانت رسالة رسمية أخيرة بانتهاء التعايش بين السلام والاحتلال، بعد اغتيال رابين وفوز اليمين الإرهابي سياسيا وفكريا بانتخابات 1996، ثم هروب نتنياهو من تنفيذ تفاهم "واي ريفر"، أحداث كانت ردا رسميا إسرائيليا، بان إنهاء الصراع مع دولة الكيان وإنهاء الاحتلال وفقا لحل سياسي، ليس جزءا من مكون التركيبة الحزبية الإسرائيلية الحاكمة، بطرفيها.

ورغم وضوح مكنون الفكر الإسرائيلي الحاكم، بعد اغتيال الاتفاقية الوحيدة (إعلان المبادئ 1993 – أوسلو)، وقد تكون الأخيرة في المدى المنظور، التي وضعت اسسا لتسوية ممكنة مقبولة، فقد رفض الرئيس محمود عباس وفريقه السياسي، الذي استلم الحكم بعد اغتيال الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، رؤية الانهيار الشامل لـ "سلام الشجعان" وذهب للبحث عن "سلام غير الشجعان"، عبر قنوات متعددة، أبرزها مؤتمر أنابوليس نوفمبر 2007، رغم ان الانقلاب الحمساوي قد حدث، وفتح باب الانقسام معول هدم المشروع الوطني.

"جهاد الرئيس عباس" بحثا عن "سلام غير الشجعان" لم يتوقف في أي مرحلة منذ عام 2005، بعد تنصيبه رئيسا، تخللها حروب ثلاثة ضد قطاع غزة، ومئات جرائم حرب ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس، وحركة تهويد استيطاني متسارعة وبلا توقف، ورفض صريح لقادة دولة الكيان، أي لقاء تفاوضي مع عباس وفريقه، بل أنهم اداروا له الظهر ولأطراف دولية بدعوات للقاء وليس للحل.

خطان متوازيان طوال 15 عاما، رئيس فلسطيني يبحث حلا تفاوضيا مع من رفض الحل الوحيد الممكن، بل ورفض ما هو دونه بكثير، جسدها "عرض أولمرت" أواخر 2006، أمرت أمريكا الرئيس الفلسطيني هاتفيا برفضه عبر المستشار راييس، حكومة دولة تعمل منذ ذلك الزمن على السير بخط ترسيخ "المشروع التوراتي" عبر حركة تهويد لم تجد وقفة حقيقية من الممثل الرسمي الفلسطيني، بل انه لاحق كل من حاول مواجهتها بما يملك من أدوات رفض متاحة.

أخيرا، قدمت الإدارة الأمريكية خطتها "صفقة ترامب"، التي بدأت في تنفيذ بعض أسسها عام 2018، مع قرار الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وأن الجولان ارض إسرائيلية، والغت مفاهيم "الاحتلال" عن أي ممارسة وسلوك إسرائيلي.

الخطة الأمريكية، لا يوجد بها أي لغز أو عقدة تحتاج الى مساعدة صديق لشرحها، باختصار، خطة منحت فلسطين باستثناء قطاع غزة الى دولة إسرائيل، بها جيوب سكانية فلسطينية لها حقوق إنسانية وبعض سياسية، خطة نطقت بكل لغات العالم، ان التسوية السياسية التي كانت يوما ضمن الحسابات الرسمية منذ 2005 انتهى اجلها، وان الفريق الحاكم في دولة إسرائيل، بطرفيه "تحالف الليكود" و"تحالف أزرق ابيض" متفق عليها، ولا خلاف يمكن ان يتم رؤيته بالعين المجردة بينهما.

المشهد في إسرائيل يعلن نهاية التفاوض السياسي الى غير رجعة، ويفتح الباب لتفاوض على "حقوق إنسانية لجيوب بشكل محميات تحت السيادة الإسرائيلية"، وتفاوض مع كيان غزي خاص لبحث بعض قواعد السيادة العليا الأمنية على ذلك الجيب الخاص، ومشهد فلسطيني يبحث عن تفاوض على ما ليس معروضا، ينتظر "شريكا" من بين اشباح لم يعد لهم وجود راهنا.

طرف يعمل بخط التهويد بلا انتظار، وآخر يتوسل "شريكا تفاوضيا" من المجهول لبحث ما لا يمكن بحثه...

الرئيس عباس وفريقه يبحثان عن كيفية "لقاء مسارين لا يلتقيان"، مسار التهويد العام ومسار الاستقلال الممكن. معادلة سياسية جديدة لا مكان لها سوى في عالم الواهمين فقط، بديلا لمعادلة الحقيقة "التهويد والسلام متوازيان لا يلتقيان".

ملاحظة: تصريحات الناطق باسم الرئاسة الفلسطينية ومفتيها الخاص حول أن التنسيق الأمني مستمر ولكن ليس الى الأبد، إهانة للرئيس عباس قبل ان تكون إهانة للشعب الفلسطيني، بعد إعلانه امام العرب وقفه كاملا...مين حيصدقك بعد هيك!

تنويه خاص: غياب حراك سياسي فلسطيني حقيقي رافض للصفقة الأمريكية وسلوك طرفي السيطرة على القرار خدمة مجانية لتمير تلك الصفقة...البيانات الصادرة دون حراك لن تبيض وجوه أصحابها ابدأ!

هل تحدث "مفاجأة فلسطينية" يوم مجلس الأمن!

كتب حسن عصفور/ أصبح الحديث عن اللقاء الوطني ترفا سياسيا، ما قبل عقد الجلسة الخاصة لمجلس الأمن الدولي يوم 11 فبراير 2020، لمناقشة الخطة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية، "صفقة ترامب"، بمشاركة الرئيس محمود عباس، فكل المكونات لا تبحث حقيقة عن توفير أسس ذلك اللقاء، باي مظهر كان، ولتلك أسباب متعددة.

الفشل "الوحدوي" الفلسطيني، رغم التوحد الكلامي في رفض الخطة الأمريكية، والتي تراها كل المكونات الحزبية من الفها الى يائها هي الأخطر منذ النكبة، حيث تعمل على "تهويد" القضية أرضا وتراثا وتاريخا، ورغم ذلك لم يحدث خطوة عملية واحدة يمكن لها ان تكشف وعيا جادا لذلك الخطر، بل ربما شواهد ما بعد تقديم الخطة رسميا، في مشهد جسد "احتقار" رسمي للفلسطيني والعربي.

ولا جديد في القول، ان الرئيس عباس وحركة فتح، هم الأبرز في تحمل "الخلل"، بحكم الشرعية والتمثيل والمسؤولية الخاصة تجاه القضية الوطنية، وليس حماس الفصيل المصاب بعقدة التكوين وشهوة السلطة، فكان للرئيس وفتح

كسر "شرنقة حماس" السياسية، بمبادرة خاطفة لعقد لقاء في القاهرة، قبل ذهاب الرئيس عباس الى مجلس الأمن، فذلك لم يعد قائما.

ولكن، هل يمكن الحديث عن "مفاجأة فلسطينية" يمكن ان تكون يوم عقد جلسة مجلس الأمن، تتخطى كل "العقد الحزبية" والجدر السياسية التي تم بناءها بفعل فاعل غير فلسطيني، بحيث يخرج الشعب في الضفة بما فيها القدس والقطاع والجليل والمثلث والنقب والشتات العام، رفضا للصفقة الأمريكية في مشهد "وحدوي" غاب طويلا منذ أن نجحت قوى العدو بدس السم في الجسد الوطني، فأنجب مولودا لقيطا مشوها خبيثا أسموه "انقسام".

الخروج الشعبي العام، في أماكن الوجود الفلسطيني، ليس تأييدا للرئيس بذاته، او لموقفه غير المقنع وطنيا، بل تأييدا لجوهر المسألة الراض للخطة الأمريكية، وتأكيدا أن الشعب الفلسطيني منقسم ذاتيا بفعل فاعل، لكنه يملك طاقة فعل قادرة على مواجهة تلك المؤامرة الجديدة.

مشهد وحدوي عام، لو تجسد في كل أرض ووجود فلسطيني، سيكون الرسالة الأهم لدول العالم قبل دول مجلس الأمن، وستمنح الموقف الرسمي قوة عليها تترك أثرا على جوهر الخطاب المطلوب، وتقديم رؤية فلسطينية بديلة تتفق والمطلوب وطنيا، وهو لم يعد مجهولا ابدأ، دولة تحت الاحتلال تطالب بحمايتها، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وتعليق كل ما كان من علاقات غير سوية مع دولة الكيان المحتل لدولة فلسطين.

هل يمكن للفصائل كافة، ان تتجاهل لمدة 24 ساعة، فنويتها السوداء، وتخرج بكل ما لها في تظاهر رايته فلسطينية لا غير، وأن تتحول الأرض الفلسطينية الى مشهد يسجل لحظة فارقة في المسار العام، فهي لن تخسر ابدا لو فعلت ذلك، بل ستربح كثيرا هي والقضية، رسالة سيكون أثرها مضاعفا ليس للذات الوطنية بل لعدونا العام، رسالة تعلن عودة "روح الحضور الكفاحي" غير الفئوي، ناطقا بلهجة فلسطينية مكررا تلك العبارة التي خلدها شهيد الأمة والشعب الخالد ياسر عرفات، يا جبل ما يهزك ريح.

المفاجأة المطلوبة، فهل لها أن ترى النور وتكسر تقليدا غير وحدويا ساد اللوحة الفلسطينية منذ النكبة الثالثة (الانقسام)، تلك هي المسألة لا أكثر!

ملاحظة وتنويه خاص: للحزب الذي عشت به تنظيميا 24 عاما، ولم أفارقه فكريا حتى تاريخه، لحزب الشعب (الشيوعي) تحية في ذكرى إعادة تأسيسه، حزب قدم كثيرا ومنح فلسطين رؤية كان لها ان تغير مسارا، حزب كان ركيزة كفاحية لم تنل حقها، طالها الجهولون بسهام "الغباء الفكري – السياسي"، حزب لم ينتظر في المواجهات الكبرى كما غيره... لشهداء الحزب سلاما... لرفاق الحزب تحية... وقبضة الفعل لن تخذشها محطة عابرة... زوالها لن يطول.

هيئة مسيرات غزة...شبهة تغيير المسمى والوظيفة!

كتب حسن عصفور/ في قرار لا يخلو من السياسة، حتى لو غاب عنها، قررت "هيئة مسيرات كسر الحصار والعودة" في قطاع غزة، تغيير مسميها القديم الى مسمى "هيئة العودة ومواجهة الصفقة الأمريكية"، تقديرا ان ذلك يمثل اسهاما في التعبئة الشعبية ضد هذه الخطة التصفية للقضية الفلسطينية.

وبعيدا عن تفسير النوايا السياسية للقائمين على تلك الهيئة، وهل حقا ان المسألة تطويرا في الموقف ام تعديلا ليتجاوب مع "تطورات غير معلنة"، بين سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، حركة حماس، وبين دولة الكيان الإسرائيلي ضمن "تفاهمات" لم يتم كشفها بعد، أدت الى الغاء تعبير كسر الحصار من مسمى الهيئة، التي وجدت أساسا لهذه الغاية، حصرا، واضيف لها تعبير "العودة" كجانب عاطفي لا أكثر.

بلا جدال، من حق الهيئة القائمة ان تعيد النظر في المسمى والوظيفة، بعد أن قررت أن تحيلها من يومية الى أسبوعية فشهريّة، وقد تصبح حسب المناسبات، خطوات كانت تتناغم مع تقدم المفاوضات "السرية غير المباشرة" بين حماس ودولة الكيان، دون أن تعلن ذلك صراحة، الا أن التطورات كانت كفيلة بكشفها.

ومؤخرا تم تداول أن هناك تطورا سياسيا لافتا في "التفاوض السري"، سيدخل مرحلة جديدة يمنح امتيازات جديدة لحماس، وتطور جوهرى في قواعد "فك الحصار"، تحدثت عنها حكومة تل أبيب ووسائل إعلام عبرية، رغم ما يصيبها

بين حين وآخر من "خدوش" تبدو وكأنها فعل لتسريع ما يجب تسريعه من خدمات لقطاع غزة.

المفارقة، أن هيئة المسيرات حذفت السبب الرئيسي لتشكيلها، وهو كسر الحصار، واستبدلته بمواجهة الصفقة، دون ان تقدم توضيحا مقنعا للسبب الحقيقي لهذا التغيير ذو البعد السياسي، وهل حقا انتهى الغرض من تأسيسها، وبات لزاما تطوير مهامها وفقا للأحداث السياسية، وخاصة الخطة الأمريكية، لو كان ذلك سببا لتغيير المسمى كان على الهيئة ان تعلن رسميا، انتهاء الحصار، ما يعني انها انتصرت في معركتها ضد العدو المحاصر، وتدخل بذلك مرحلة نصر جديدة، دون أن تغفل ما لها من "مكاسب" أنجزتها، وما تم تقديمه مقابل ذلك لدولة الكيان.

اما، تجاهل سبب التغيير والاعلان عن كشف المسمى الجديد، يفتح باب الريبة السياسية، ان هناك "صفقة ما" تمت من وراء ظهر الجميع، بين حماس وإسرائيل، وأن ما أعلن من قبل ممثلي سلطة الاحتلال ليس كلاما في فراغ، صفقة بالقطع لا تحمل سمات خير سياسي للشعب الفلسطيني، بل قد تكون "تفاهما عمليا" على ما جاء في الخطة الأمريكية بمنح قطاع غزة "حالة كيانية خاصة"، يسمح لحماس الاستمرار في السيطرة عليها، مع امتيازات خاصة، أشار لها قبل فترة القيادي في حماس خليل الحية تخص الميناء والجزيرة الصناعية البحرية.

وبالتأكيد، فإعلان سلطة حماس عن توسيع معبر كرم أبو سالم مؤخرا، يأتي في سياق تلك "التفاهات السرية" التي تخدم "حركة الفصل القادم".

في عالم السياسة لا يوجد خطوات "بريئة"، فكل منها لها غاية وهدف، ولذا ما قررته هيئة المسيرات يأتي في سياق "خدمة الصفقة الأمريكية، وليس مقاومتها، ولو حقا أريد ذلك لحافظت على مسماهما بكسر الحصار وأضيف مواجهة الصفقة، ومن ضمنها يكون حق العودة، اما القول بغير ذلك فليس سوى تغيير بهدف سياسي ليس كما هو المعلن، بل نقيضه تماما.

الأيام قادمة وكاشفة، كم ان قطار الفصل يسير بأسرع مما يعتقد البعض "الجهول".

ملاحظة: قرار الاتحاد الأوروبي بتأجيل بحث الصفقة الأمريكية والعلاقة مع فلسطين، لما بعد الانتخابات الإسرائيلية بسبب موقف التشيك والمجر، مؤثر سلبي يتطلب "نهضة ديبلوماسية" فلسطينية... طبعاً لو رغب الحاكم بأمره!

تنويه خاص: الضجة التي أثارت بعد لقاء شخصيات في سلطة رام الله، مع إسرائيليين، ما كان لها ان تكون لو تصرفت السلطة باحترام للفلسطيني وعقله، وأوضحت منذ البداية انها ستعمل على ذلك كجزء من "المواجهة"..سريتها وترك الأمر للإعلام العبري سمح بالنيل منها... السبھلة ليست حلاً!